



العدد ١٢٠ - ٥٦ صفحة

تنفيذا لتوجيهات المهندس خالد هاشم وزير الصناعة
ولأول مرة بمحافظة الصعيد افتتاح فرع جديد للمعهد القومي
للجودة التابع لهيئة المواصفات والجودة بمحافظة أسيوط

مواصفات وجودة



برئاسة الدكتور خالد صوفي..

«هيئة المواصفات والجودة» تقود جهود مصر

لمواكبة المعايير الدولية في سلامة الغذاء

د. خالد صوفي:
هيئة المواصفات والجودة
تمنح أول بطاقة أداء بيئي
للمنظمات في مصر

حل سحري للنخلص من
الإدمان الرقمي



برونوكول تعاون لتعزيز سلامة الغذاء والبيئة بين
«المواصفات والجودة» والمعمل المركزي لتحليل
منبقيات المبيدات والعناصر الثقيلة في الأغذية

مواصفة قياسية مصرية

لتنقيح الإجهاد الحراري داخل

مقصورات المركبات البرية

والبحرية والجوية



Meteory®

industry, trading & contracting



meteory-eg.com/branches



Head Office

81 Joseph Tito Sheraton, Airport Qism El-Nozha,
Cairo Governorate

Factory

Industrial Zone C1 No. 5, 10th of Ramadan City

الإدارة

٨١ شارع جوزيف تيتو - النزهة الجديدة - القاهرة

المصنع

المنطقة الصناعية C1 رقم ٥ - مدينة العاشر من رمضان

Phone: +20226200068 Fax: +20226200069 Mobile: +201201170010



بقلم :

د.م. خالد حسن صوفي

القياس والمعايرة.. ركيزة أساسية لتعزيز جودة المنتجات ودعم الصناعة وحماية للمستهلك

لقد أصبح علم المترولوجيا اليوم لغة عالمية للثقة، تستند إليها الدول في تقييم الأداء، وقياس النتائج، ومراقبة جودة المنتجات والخدمات، وضمان العدالة والشفافية في المعاملات الاقتصادية والتجارية. كما يمثل أحد أهم مكونات البنية التحتية الوطنية للجودة، إلى جانب التقييس والاعتماد وتقييم المطابقة، حيث تسهم هذه المنظومة المتكاملة في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وفتح آفاق أوسع أمام الاستثمار والتصدير.

وتولي مصر اهتماماً كبيراً بتطوير منظومة القياس والمعايرة باعتبارها ركيزة أساسية لدعم الصناعة الوطنية وحماية المستهلك وتعزيز الثقة في الأسواق. ويأتي هذا الاهتمام في إطار توجه الدولة نحو بناء اقتصاد حديث قائم على المعرفة والجودة والابتكار، بما يتماشى مع رؤية مصر 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق تقوم الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بدور وطني محوري في دعم منظومة المترولوجيا في مصر من خلال معاملها المتخصصة وإمكاناتها الفنية المتقدمة وكوادرها العلمية المؤهلة، حيث تقدم خدمات القياس والمعايرة والاختبار وفقاً لأحدث المعايير والممارسات الدولية، بما يسهم في ضمان دقة النتائج ورفع كفاءة الإنتاج وتعزيز الثقة في جودة المنتجات المصرية داخل السوق المحلية وفي الأسواق العالمية.

كما تعمل الهيئة بصورة مستمرة على تحديث أجهزتها ومعاملها، وتأهيل كوادرها الفنية، وتوسيع نطاق خدماتها بما يلبي احتياجات مختلف القطاعات الصناعية والإنتاجية، إلى جانب دعم جهود التحول نحو الصناعة الذكية والتكنولوجيا المتقدمة، وترسيخ ثقافة الجودة والقياس الدقيق باعتبارها أساساً للتطوير والابتكار.

ويمتد تأثير علم القياس إلى جميع مناحي الحياة فهو حاضر في الصناعات الهندسية والكيميائية والغذائية والدوائية، وفي الأجهزة الطبية، ومحطات الطاقة، وشبكات المياه، ووسائل النقل، ومراقبة جودة الهواء والمياه، وقياس الانبعاثات البيئية، وهو ما يجعله عنصراً لا غنى عنه لضمان سلامة الإنسان واستدامة الموارد وحماية البيئة.

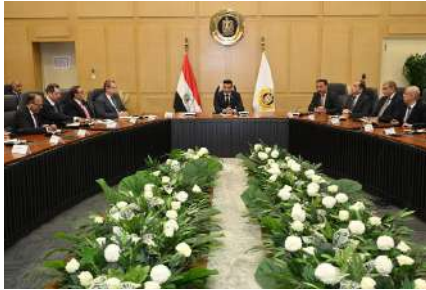
وفي اليوم العالمي للمترولوجيا تتجدد الدعوة إلى تعزيز الاستثمار في علوم القياس والمعايرة، ودعم المؤسسات الوطنية المعنية بها، وترسيخ الوعي المجتمعي بأهمية القياس الدقيق في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فكل رقم موثوق يمثل أساساً لقرار صحيح، وكل قياس دقيق يرسخ الثقة بين المنتج والمستهلك، وبين المؤسسات والأسواق، وبين الدولة والمجتمع.

إن علم القياس ليس مجرد أرقام وأجهزة بل هو منظومة متكاملة تصنع الثقة، وتدعم العدالة، وتضمن الجودة، وتمهد الطريق نحو مستقبل أكثر تقدماً واستدامة، ومن هذا المنطلق، تواصل الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة جهودها الحثيثة لتطوير البنية التحتية الوطنية للجودة وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي رائد في مجالات التقييس والجودة والمترولوجيا، بما يسهم في بناء اقتصاد وطني قوي قادر على المنافسة والنمو والانطلاق بثقة نحو آفاق أرحب من التقدم والازدهار.



يحتفل العالم في العشرين من مايو من كل عام بـ اليوم العالمي للمترولوجيا وهي مناسبة دولية مهمة تجسد الدور المحوري لعلم القياس في بناء الحضارة الحديثة وتعزيز مسيرة التنمية في مختلف المجالات ويأتي شعار هذا العام تحت عنوان «علم القياس وبناء الثقة في صنع السياسات»، ليؤكد أن القياسات الدقيقة والموثوقة لم تعد مجرد أدوات فنية تستخدم في المختبرات والمعامل، بل أصبحت عنصراً جوهرياً في دعم الحكومات والمؤسسات عند وضع السياسات العامة واتخاذ القرارات الاستراتيجية في مجالات حيوية تشمل الصحة العامة، والطاقة، والبيئة، وسلامة الغذاء، والتجارة، والصناعة، والابتكار التكنولوجي.

●● مجلة تصدر كل شهرين ●●
عن الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة
وزارة الصناعة



رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير :
د.م. خالد حسن صوفى

مدير عام شئون مجلس الإدارة:
مصطفى صبرى

افتتاح فرع جديد للمعهد
القومي للجودة التابع
لهيئة المواصفات والجودة
بمحافظة أسيوط

التنسيق الفنى:
محمد الفص

المدير الإدارى:
هشام خليفة

الأخبار

أسرة التحرير:

نرمين عمر - وليد سلام



مشاركة الهيئة في فعالية
(يونيدو) لتعزيز التحول
نحو المركبات الكهربائية
في مصر

●● الإشتراكات والإعلانات



وحدة الإعلام : ايميل : eosmgl@gmail.com

إدارة التسويق : هاتف مباشر: ٢٢٨٤٥٥٠٩

هاتف سويتش: ٢٢٨٤٥٥٢٤ - ٢٢٨٤٥٥٢٢

فاكس: ٢٢٨٤٥٥٠٤

البريد الإلكتروني: marketing@eos.org.eg

الموقع الإلكتروني: www.eos.org.eg

الموقع الإلكتروني للفيسبوك: www.facebook.com/leosegypt

العنوان: ١٦ ش تدريب المدربين - خلف بسكو مصر - الأميرية

مجتمع الأعمال .. ١٦



دنيا المواصفات

٢٤



الجودة حول العالم ... ٣٠



المستهلك ٤٢



دوت نت ٤٤



مقالات

٤٦

المختبر ٣٦





نفيذا لتوجيهات المهندس خالد هاشم وزير الصناعة لأول مرة بالصعيد معامل منظورة وندريب عمل افنناح فرع جديد للمعهد القومي للجودة التابع لهيئة المواصفات والجودة بمحافظة أسيوط

نحو دعم صعيد مصر وتعزيز البنية التحتية للتدريب والتأهيل، حيث يتيح الفرع لأول مرة برامج تدريب تجمع بين الدراسة الأكاديمية والتطبيق العملي داخل معامل الهيئة المجهزة بأحدث الإمكانيات.

وأكد الدكتور خالد صوفي، رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، أن افتتاح الفرع الجديد يأتي تنفيذاً لتوجيهات المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة، بالاهتمام بتنمية صعيد مصر وتوسيع نطاق خدمات المعهد القومي للجودة لتصل إلى مختلف المحافظات، مشيراً إلى أن إتاحة التدريب العملي المتخصص تمثل خطوة مهمة نحو إعداد كوادر فنية مؤهلة وقادرة على تلبية متطلبات سوق العمل.

وأضاف صوفي أن فرع أسيوط يوفر بيئة تدريب متكاملة دون الحاجة إلى الانتقال إلى القاهرة، بما يسهم في تحقيق العدالة في إتاحة خدمات الجودة ودعم التنمية الصناعية في محافظات الصعيد، لافتاً إلى أن هذه الخطوة تستهدف تعزيز نشر ثقافة الجودة وتوسيع قاعدة المستفيدين من خدمات المعهد القومي للجودة.

ويتميز الفرع الجديد بتقديم برامج تدريبية متخصصة في مجالات المواصفات القياسية، ونظم إدارة الجودة، والاختبارات المعملية، والمعايرة، والتفتيش، وتقييم المطابقة، مع الاستفادة من الإمكانيات الفنية والمعملية المتطورة لفرع الهيئة بمحافظة أسيوط، بما يجعله مركزاً إقليمياً واعداً لبناء القدرات ونشر ثقافة الجودة في مختلف محافظات صعيد مصر.

في خطوة تعكس توجهات الدولة نحو دعم صعيد مصر وتعزيز البنية التحتية للتدريب والتأهيل تم افتتاح فرع جديد للمعهد القومي للجودة التابع للهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بمحافظة أسيوط لتنفيذ الأنشطة التدريبية من خلال فرع الهيئة بما يتيح لأول مرة برامج تدريب تجمع بين الدراسة الأكاديمية والتطبيق العملي داخل معامل الهيئة المجهزة بأحدث الإمكانيات.

وأكد المهندس خالد هاشم وزير الصناعة أن الدولة المصرية تولي اهتماماً كبيراً بتنمية محافظات الصعيد وتعزيز قدراتها البشرية والفنية، مشيراً إلى أن نشر خدمات التدريب والتأهيل المتخصص في مجالات الجودة والمواصفات القياسية يمثل أحد المحاور الرئيسية في استراتيجية الوزارة لبناء قاعدة صناعية قوية وقادرة على المنافسة.

وأوضح الوزير أن استراتيجية وزارة الصناعة تركز على الاستثمار في العنصر البشري باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الصناعية المستدامة، من خلال إتاحة برامج تدريبية متطورة تربط بين المعرفة الأكاديمية والتطبيق العملي، وتواكب أحدث المعايير الدولية في مجالات الجودة والاختبارات والمعايرة وتقييم المطابقة، بما يسهم في إعداد كوادر مؤهلة تلي احتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي.

وفي هذا الإطار، تم افتتاح فرع جديد للمعهد القومي للجودة التابع للهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بمحافظة أسيوط، في خطوة تعكس توجهات الدولة



وزير الصناعة: نشر خدمات التدريب والجودة في
صعيد مصر ركيزة أساسية لبناء كوادر صناعية
مؤهلة وتعزيز التنمية المستدامة



لتعزيز سلامة الغذاء والبيئة بروتوكول تعاون بين هيئة المواصفات والجودة والمعمل المركزي لتحليل متبقيات المبيدات والعناصر الثقيلة في الأغذية



وكذلك الانضمام إلى اللجان المصرية لدستور الأغذية الكودكس، فضلاً عن المشاركة في المؤتمرات وورش العمل والندوات ذات الصلة. كما تقوم هيئة المواصفات والجودة بتوفير نسخ إلكترونية من إصدارات المواصفات المختلفة التي يحتاجها المعمل في إجراء الاختبارات، وأيضاً يقوم المعمل المركزي بدعوة الهيئة للمشاركة في الفعاليات العلمية التي ينظمها، وتقديم الخدمات التحليلية والاستشارية عند الطلب وفقاً للضوابط المنظمة، مع الالتزام بتطبيق متطلبات مواصفة الأيزو ١٧٠٢٥ في جميع الخدمات المقدمة.

كما تضمّن البروتوكول تنفيذ بحوث علمية مشتركة لتطوير المواصفات وطرق التحليل والمعامل في مجال سلامة الغذاء والبيئة، إلى جانب التعاون في تصميم وتنفيذ برامج تدريبية مشتركة وتبادل الخبرات بين العاملين، فضلاً عن التعاون في مجال نظم الجودة وتطبيقاتها.

على هامش توقيع البروتوكول، قام الدكتور خالد صوفي بجولة تفقدية داخل المعمل المركزي لتحليل متبقيات المبيدات والعناصر الثقيلة في الأغذية، اطلع خلالها على أحدث الأجهزة والتقنيات المستخدمة في إجراء التحليل، وكذلك سير العمل داخل المعامل المختلفة؛ وأشاد رئيس الهيئة بكفاءة منظومة العمل داخل المعمل ومستوى الدقة والاعتماد الدولي الذي يتمتع به، مؤكداً أهمية هذا الدور الحيوي في دعم منظومة سلامة الغذاء في مصر وتعزيز الثقة في نتائج التحاليل المعملية على المستويين المحلي والدولي.

والجدير بالذكر بأن المعمل المركزي لتحليل متبقيات المبيدات والعناصر الثقيلة في الأغذية يعد جهة رائدة في تقديم خدمات متكاملة ومتميزة للكشف عن متبقيات المبيدات والملوثات في الأغذية والبيئة، كما يُمثل المعمل المرجعي لوزارة الزراعة المصرية في مجال فحص الملوثات في صادرات وواردات الأغذية وإصدار شهادات التحليل الرسمية.

في إطار تعزيز التعاون والتكامل بين المؤسسات الوطنية، تم توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة والمعمل المركزي لتحليل متبقيات المبيدات والعناصر الثقيلة في الأغذية التابع لمركز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة، وذلك بهدف دعم جهود سلامة الغذاء والارتقاء بجودة المنتجات الغذائية والبيئية. وقد قام بتوقيع البروتوكول كل من الدكتور المهندس خالد حسن صوفي، رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، والأستاذة الدكتورة هند عبد اللاه، ممثلة عن المعمل المركزي لتحليل متبقيات المبيدات والعناصر الثقيلة في الأغذية.

ومن جانبه أكد الدكتور خالد صوفي، رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، أن توقيع هذا البروتوكول يُمثل خطوة مهمة نحو تعزيز منظومة سلامة الغذاء في مصر، من خلال توحيد الجهود وتكامل الأدوار بين الجهات المعنية، مشيراً أن التعاون مع المعمل المركزي لتحليل متبقيات المبيدات والعناصر الثقيلة في الأغذية يُسهم في دعم تطوير المواصفات القياسية ورفع كفاءة نظم الاختبار والتحليل، بما ينعكس إيجاباً على جودة المنتجات الغذائية وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية، مشيراً إلى حرص الهيئة على توسيع مجالات الشراكة مع مختلف المؤسسات البحثية والعلمية لتحقيق أعلى معايير الجودة والسلامة.

ويهدف البروتوكول إلى تعزيز التعاون في مجالات المواصفات والبحث العلمي والتدريب والتأهيل، بما يسهم في رفع القدرات التنافسية للعاملين في القطاعين الزراعي والتصنيع الغذائي، إلى جانب تبادل الخبرات والمعرفة بين الجانبين.

كما نص البروتوكول علي مشاركة معمل المركزي لتحليل متبقيات المبيدات في مشروعات إعداد المواصفات المتعلقة بسلامة الغذاء والبيئة،

«المواصفات والجودة» نعقد الإجتماع الأول للجنة المصرية الرئيسية لدستور الأغذية Codex لعام ٢٠٢٦



والتغليف، بما يتماشى مع التوجيهات الدولية والوطنية لحماية البيئة دون المساس بمعايير سلامة الغذاء، كما تم استعراض تقارير الأمانة الفنية ومتابعة تنفيذ توصيات الاجتماعات السابقة، إلى جانب عرض نتائج المشاركات المصرية الدولية في لجان «الكودكس» العالمية، وشملت هذه التقارير نتائج اجتماعات الدورة (29) للجنة الزيوت والدهون (CCFO29) بماليزيا، والدورة (45) للجنة طرق التحليل وسحب العينات (CC- MAS45) بالمجر، والدورة (56) للجنة المواد المضافة (CCFA56) بالصين، مما يعكس الحضور القوي لمصر في صياغة المواصفات الغذائية الدولية.

وشدد الدكتور خالد صوفي على أهمية اللجنة المصرية لدستور الأغذية في متابعة التطورات العالمية والإقليمية في مجالات سلامة وجودة الأغذية وعلى الدور التنسيقي الهام بما يسهم في توحيد الموقف الوطني تجاه القضايا الفنية ذات الصلة ويدعم جهود الدولة في الارتقاء بجودة الغذاء ويصب في النهاية في صالح المستهلك المصري وثقته في المنتجات المتداولة بالأسواق، مشيراً إلى أهمية دور اللجنة في متابعة ونشر المستجدات ذات الصلة على المستويين الدولي والإقليمي بما يسهم في رفع الوعي بدستور الأغذية (Codex) لدى الجهات المعنية وقطاع الصناعات الغذائية ويعزز من قدرة الصناعة الوطنية على الالتزام بالمعايير الدولية المعتمدة في إطار دعم توجهات الدولة نحو تطوير منظومة سلامة الغذاء ومساندة الشركات المصرية في تحسين جودة منتجاتها وتعزيز قدرتها التنافسية فضلاً عن حماية المستهلك وضمان حصوله على منتجات غذائية آمنة وعالية الجودة.

تنفيذاً لتوجيهات وزير الصناعة بتعزيز منظومة سلامة وجودة الأغذية ومواكبة أحدث التطورات الدولية والإقليمية، عقدت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة الاجتماع الأول للجنة المصرية الرئيسية لدستور الأغذية (Codex) لعام 2026 لبحث عدد من القضايا الخاصة بالمنتجات الغذائية المصرية وتوافقها مع أعلى المعايير الدولية، وذلك بمشاركة متميزة من ممثلي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) ووزارة البيئة.

وأكد الدكتور خالد صوفي رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة أن الاجتماع تناول مقترح الحدث الجانبي لاجتماع لجنة الملوثات (CCCF19) وذلك بهدف ضمان تواجد مصري قوي في المحافل الدولية، لا سيما وأن الهيئة مستمرة في دورها القيادي لجمع الجهات المعنية تحت مظلة واحدة تضمن استدامة وسلامة الغذاء، مشيراً إلى أن الاجتماع استعرض أيضاً المقترح الخاص بنظام نونفا NOVA SYSTEM والذي يصنف الاغذية والمشروبات طبقاً لدرجة وطبيعة المعالجة الصناعية حيث تمت مناقشة التصنيف الرابع الخاص بهذا النظام والذي يندرج تحت مسمى الأغذية فائقة التجهيز (Ultra-Processed Foods)، وذلك بإعتباره أحد الموضوعات المطروحة على المستوى الدولي، نظراً لأهميته وتأثيره المحتمل على الصحة العامة، وما يشهده من نقاشات متزايدة داخل أروقة الدستور الغذائي والمنظمات الدولية ذات الصلة.

كما سطر الاجتماع الضوء على آليات تنمية الاقتصاد الدائري وسبل التحول نحو بدائل مستدامة وتقليل الهدر في قطاع التعبئة



هيئة المواصفات والجودة توقع بروتوكول تعاون مع مصلحة دمج المصوغات والموازين لتنفيذ تقييم مطابقة أجهزة وأدوات القياس



في مجال إعداد المواصفات القياسية المصرية المتعلقة بأجهزة الوزن والقياس والكيل والمعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة، كما يعكس التزام المؤسسات بدعم جهود الدولة في تحقيق الانضباط للأسواق وحماية المستهلك وتطوير الخدمات الرقابية والفنية وفقا لأفضل الممارسات الدولية.

ومن جانبها أوضحت المهندسة هدى فرماوى مدير عام القياسات والمعايير الصناعية أن الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة تعد أحد أهم ركائز البنية التحتية الوطنية للجودة، حيث تضطلع بدور محوري في إعداد المواصفات القياسية، وتقديم خدمات الاختبار والمعايرة وتقييم المطابقة، وتمثل مصر في المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالمواصفات والجودة والمترولوجيا، بما يعزز مكانة مصر على المستويين الإقليمي والدولي.

ومن المتوقع أن يسهم هذا البروتوكول في توسيع مجالات التعاون الفني بين الطرفين، وتبادل الخبرات، والاستفادة المثلى من الإمكانيات الوطنية المتاحة، بما يدعم تطوير منظومة القياس والمعايرة ويرسخ مبادئ الجودة والدقة والشفافية في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية.

وجدير بالذكر أن مصلحة دمج المصوغات والموازين فهي الجهة الخدمية الرقابية الوحيدة بجمهورية مصر العربية التي تمارس الاختصاصات والمسؤوليات الآتية: فحص ودمج واثمين المعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة طبقاً للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته والقرارات الصادرة لذات الشأن، وقياس ومعايرة ودمج أجهزة والآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل طبقاً للقانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته والقرارات الصادرة لذات الشأن والقانون رقم ٢٠٣ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون تنظيم أعمال القياس والمعايرة «المترولوجيا» وذلك للأصناف المصنعة والمتداولة بالداخل والواردة من والمصدرة إلى الخارج، إضافة إلى الرقابة والتفتيش في مجالات تحقيق الالتزام والانضباط للأسواق بالتعاون مع الجهات الرقابية الأمنية المختصة بهدف حماية حقوق المواطنين، ودعم وتطوير البنية التحتية للمترولوجيا القانونية وتوفير التدريب ومنح الترخيص للقطاع الخاص.

في إطار جهود الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة لتطوير البنية التحتية للجودة وتعزيز منظومة القياس والمعايرة في مصر، وقعت الهيئة بروتوكول تعاون مشترك مع مصلحة دمج المصوغات والموازين، بهدف الاستفادة من الإمكانيات الفنية في مجال تقييم مطابقة أجهزة القياس، بما يسهم في دعم دقة القياسات وحماية حقوق المستهلك وتعزيز الثقة في المنتجات والخدمات المتداولة بالسوق المصري ومطابقة الأجهزة المستوردة للمواصفات.

وقد وقع البروتوكول الدكتور المهندس خالد حسن صوفي، رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، والدكتور المهندس حمدي أسامة الحماحمي، رئيس مصلحة دمج المصوغات والموازين، وذلك بحضور عدد من قيادات وخبراء الجانبين.

وأكد الدكتور خالد صوفي أن هذا التعاون يأتي في إطار تنفيذ توجيهات الدولة المصرية ووزارة الصناعة بتعزيز التكامل بين الجهات الوطنية المعنية بالبنية التحتية للجودة، مشيراً إلى أن الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة تمتلك منظومة متكاملة من المعامل المتخصصة المجهزة بأحدث الأجهزة والتقنيات، إلى جانب كوادر علمية وفنية مؤهلة وفقاً لأعلى المعايير الدولية، بما يمكنها من تقديم خدمات الفحص والاختبار والمعايرة وتقييم المطابقة بكفاءة عالية.

وأوضح رئيس الهيئة أن البروتوكول يعكس الثقة الكبيرة في القدرات الفنية للهيئة، ويعزز دورها باعتبارها المرجع القومي للمواصفات والجودة والجهة الرسمية الوحيدة المنوط بها إعداد وإصدار المواصفات القياسية المصرية، فضلاً عن دورها الحيوي في دعم الصناعة الوطنية ورفع تنافسية المنتج المصري في الأسواق المحلية والعالمية.

من جانبه، أعرب الدكتور المهندس حمدي أسامة الحماحمي عن تقديره للتعاون مع الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، مؤكداً أن البروتوكول يمثل خطوة مهمة نحو الاستفادة من الخبرات الفنية والمعملية المتطورة لدى الهيئة في تنفيذ أعمال تقييم مطابقة أجهزة القياس، بما يسهم في تعزيز كفاءة منظومة المترولوجيا وضمان دقة أدوات الوزن والقياس والكيل المستخدمة في مختلف القطاعات.

ويأتي توقيع هذا البروتوكول في ضوء التعاون القائم بين الجانبين، خاصة

..ونمنح أول بطاقة أداء بيئي للمنظمات في مصر



لتبني أحدث الممارسات الدولية في مجال الإدارة البيئية، والاستثمار في التكنولوجيا النظيفة، بما يسهم في خفض تكاليف الإنتاج على المدى الطويل، وتحسين كفاءة التشغيل، وتعزيز ثقة المستهلك في المنتجات الوطنية باعتبارها منتجات عالية الجودة وصديقة للبيئة.

ومن جانبها، أكدت المهندسة إكرام سعيد، رئيس وحدة الأداء البيئي بالهيئة، أن منح أول بطاقة أداء بيئي للمنظمات يمثل بداية لتوسيع نطاق تطبيق المنظومة على مختلف القطاعات الصناعية، مع استمرار تقديم الدعم الفني للشركات الراغبة في توفيق أوضاعها وفقًا لمتطلبات الاستدامة البيئية.

ويعكس حصول شركة TCL على هذه البطاقة التزام القطاع الصناعي المصري بتبني ممارسات إنتاج مسؤولة، ويمثل نموذجًا يحتذى به لباقي الشركات في التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتعزيز ثقة المستهلك في المنتج المصري.

في الأسواق المحلية والدولية. وأوضح صوفي أن الهيئة تقوم بدور محوري في تقليل الأثر البيئي للمنتجات الصناعية من خلال تطوير وتطبيق المواصفات القياسية التي تسهم في خفض الانبعاثات وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، مشيرًا إلى أن بطاقة الأداء البيئي تعد أداة فعالة لتمكين المستهلك من اختيار المنتجات الأكثر توافقًا مع متطلبات الاستدامة.

وأضاف أن الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة تعمل على توسيع نطاق تطبيق منظومة بطاقات الأداء البيئي لتشمل المزيد من القطاعات الصناعية، بما يدعم جهود الدولة في ترسيخ مفاهيم الإنتاج والاستهلاك المستدام، ويعزز قدرة المنتج المصري على النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والعالمية التي باتت تولي اهتمامًا متزايدًا بالمعايير البيئية والاستدامة.

وأشار رئيس الهيئة إلى أن هذه الخطوة تمثل حافزًا قويًا للشركات المصرية

في خطوة تعكس توجه الدولة نحو دعم الاستدامة البيئية وتعزيز تنافسية الصناعة الوطنية، قامت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بمنح أول بطاقة أداء بيئي للمنظمات لشركة المعامل الكيمائية الفنية (TCL)، لتصبح بذلك أول شركة مصرية تحصل على هذه الشهادة في هذا القطاع الحيوي ويأتي هذا الإنجاز في إطار جهود الهيئة لنشر ثقافة الإنتاج المستدام، وتشجيع الشركات على تبني ممارسات صناعية صديقة للبيئة، بما يسهم في تقديم منتجات آمنة للمستهلك ومتوافقة مع المعايير البيئية العالمية.

وأكد الدكتور خالد حسن صوفي، رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، أن منح هذه البطاقة يمثل خطوة مهمة نحو دعم توجهات الدولة في التحول إلى الاقتصاد الأخضر، تنفيذًا لتوجيهات المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة، الرامية إلى دعم الصناعة الوطنية ورفع قدرتها التنافسية



دعماً لسرعة الإفراج الجمركي وتعزيز حركة التجارة

فرع «المواصفات والجودة» بالعين السخنة

يعمل بكامل طاقته خلال العطلة الرسمية



في إطار تنفيذ توجيهات المهندس خالد هاشم وزير الصناعة والدكتور خالد حسن صوفي رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، تواصل الهيئة جهودها لضمان استمرارية العمل بكفاءة عالية داخل فروعها بالموانئ، وخاصة فرع العين السخنة الذي يعمل بشكل منتظم خلال الإجازات والأعياد الرسمية لخدمة مجتمع الأعمال والمستثمرين، بما يضمن سرعة إنجاز الإجراءات الفنية ودعم حركة التجارة والاستيراد والتصدير.

وأكد الدكتور خالد حسن صوفي أن العمل مستمر على قدم وساق داخل فرع العين السخنة مع التطبيق الكامل لنظم الرقمية والتكامل اللحظي مع منظومة «نافذة» الوطنية الموحدة، بما يساهم في تبسيط الإجراءات وتسريع دورة الإفراج الجمركي، فضلاً عن توفير بيانات دقيقة وفورية لنتائج الفحص والاختبارات.

وأشار إلى أن هذه الجهود تأتي في إطار توجه الدولة نحو تحسين بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق التوازن بين سرعة الإفراج الجمركي وإحكام الرقابة الفنية على السلع، بما يدعم حركة التجارة ويخدم أهداف التنمية الصناعية المستدامة.

وأوضح رئيس الهيئة أن فرع العين السخنة يمثل أحد أهم المنافذ الفنية الحيوية التابعة للهيئة، نظراً للدور الاستراتيجي الذي يقوم به ميناء

العين السخنة باعتباره أحد أكبر الموانئ التجارية واللوجستية في مصر والمنطقة، الأمر الذي يجعل من استمرار العمل به بكفاءة عالية عنصراً أساسياً في دعم سلاسل الإمداد وتيسير حركة البضائع وتعزيز انسيابية التجارة الخارجية. وأضاف أن الهيئة تواصل تنفيذ

خطة طموحة لتطوير جميع فروعها بالموانئ والمنافذ الجمركية من خلال تحديث المعامل وتزويدها بأحدث أجهزة الفحص والاختبار، ورفع كفاءة الكوادر الفنية والإدارية، بما يضمن تقديم خدمات متكاملة تعتمد على الدقة والسرعة والشفافية، ويساهم في تقليص زمن الإفراج الجمركي وخفض التكلفة على المستثمرين والمستوردين.

كما تتبنى الهيئة استراتيجية متكاملة للتحول الرقمي تستهدف الربط الكامل بين المعامل والفروع المختلفة وقواعد البيانات المركزية، بما يتيح إصدار النتائج والتقارير الفنية بصورة فورية وأمنة، ويعزز من قدرة الجهات المعنية على اتخاذ القرارات بسرعة وكفاءة.

كما أشاد رئيس الهيئة بالجهود الكبيرة التي تبذلها فرق العمل بفرع العين السخنة، مؤكداً أن ما يتحقق من إنجازات هو ثمرة مباشرة لإخلاص العاملين وتفانيهم في أداء مهامهم، وحرصهم المستمر على تقديم خدمات فنية وفق أعلى معايير الجودة والكفاءة والاحترافية.

قافلة طبية للعيون بمقر هيئة المواصفات والجودة بالتعاون مع المركز التخصصي للعيون



نظمت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة قافلة طبية متخصصة في مجال طب وجراحة العيون داخل مقرها بالتعاون مع المركز التخصصي للعيون، وذلك في إطار حرصها على تعزيز الرعاية الصحية للعاملين والكشف المبكر عن أمراض العيون.

وأكد الدكتور المهندس خالد حسن صوفي، رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، أن الاهتمام بصحة العاملين يأتي في مقدمة أولويات الهيئة، مشيراً إلى أن تنظيم القوافل الطبية يعكس التزام الهيئة بتوفير بيئة عمل صحية وأمنة تدعم كفاءة الأداء المؤسسي وترفع من مستوى الإنتاجية.

وأضاف أن الاستثمار في صحة العاملين هو استثمار حقيقي في مستقبل العمل المؤسسي، مؤكداً أن الهيئة تحرص على إطلاق مبادرات نوعية تساهم في الوقاية والكشف المبكر عن الأمراض، بما يحقق بيئة عمل أكثر استقراراً ويعزز من قدرة العاملين على أداء مهامهم بكفاءة وتميز.

وأشار رئيس الهيئة إلى أن العنصر البشري يمثل الركيزة الأساسية في تحقيق أهداف الهيئة ورسالتها الوطنية في دعم منظومة الجودة والمواصفات القياسية، لافتاً إلى أن توفير الرعاية الصحية المتكاملة للعاملين ينعكس بشكل مباشر على تطوير الأداء وتعزيز روح الانتماء والرضا الوظيفي.

وأوضح أن الهيئة تتبنى نهجاً متكاملًا يوازن بين التطوير المؤسسي والاهتمام بالموارد البشرية، من خلال تنفيذ برامج ومبادرات تستهدف تحسين جودة الحياة للعاملين وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية التي تضمن لهم بيئة عمل محفزة وأمنة.

وشهدت القافلة إقبالاً كبيراً من العاملين، حيث قام فريق من أطباء المركز التخصصي للعيون، بقيادة الدكتور أحمد زايد والدكتور طارق أحمد، بإجراء فحوصات طبية شاملة تضمنت الكشف عن المياه البيضاء، وفحص قاع العين، وتشخيص التهابات العيون، وإجراء كشف النظارة باستخدام أحدث الأجهزة الطبية، بما يضمن دقة

النتائج وسرعة التشخيص. كما تم تقديم عدد من التوصيات الطبية والإرشادات الوقائية للعاملين حول سبل الحفاظ على صحة العين، وأهمية الفحص الدوري للكشف المبكر عن المشكلات البصرية، خاصة في ظل الاعتماد المتزايد على استخدام الحاسب الآلي والشاشات في بيئة العمل اليومية. وتأتي هذه القافلة ضمن سلسلة من المبادرات التي تنفذها وحدة المرأة وتكافؤ الفرص بالهيئة، في إطار دعم صحة العاملين ورفع كفاءتهم، انطلاقاً من إيمان الهيئة الراسخ بأن العنصر البشري هو الأساس الحقيقي لتحقيق التميز المؤسسي واستدامة النجاح. وتؤكد الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة استمرارها في تنفيذ المزيد من المبادرات الصحية والاجتماعية التي تستهدف تعزيز جودة حياة العاملين، وترسيخ ثقافة الوقاية والرعاية الصحية الشاملة، بما يدعم بناء مؤسسة عصرية تضع الإنسان في قلب عملية التطوير والتنمية.

كما تم تقديم عدد من التوصيات الطبية والإرشادات الوقائية للعاملين حول سبل الحفاظ على صحة العين، وأهمية الفحص الدوري للكشف المبكر عن المشكلات البصرية، خاصة في ظل الاعتماد المتزايد على استخدام الحاسب الآلي والشاشات في بيئة العمل اليومية. وتأتي هذه القافلة ضمن سلسلة من المبادرات التي تنفذها وحدة المرأة وتكافؤ الفرص بالهيئة، في إطار دعم صحة العاملين ورفع كفاءتهم، انطلاقاً من إيمان الهيئة الراسخ بأن العنصر البشري هو الأساس الحقيقي لتحقيق التميز المؤسسي واستدامة النجاح. وتؤكد الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة استمرارها في تنفيذ المزيد من المبادرات الصحية والاجتماعية التي تستهدف تعزيز جودة حياة العاملين، وترسيخ ثقافة الوقاية والرعاية الصحية الشاملة، بما يدعم بناء مؤسسة عصرية تضع الإنسان في قلب عملية التطوير والتنمية.





«المواصفات والجودة» ندير لجانها الفنية رقمياً بكفاءة عالية



الصناعة الوطنية وحماية المستهلك وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق المحلية والعالمية. من جانبها، أوضحت المهندسة جيهان الجمال مدير عام نظم المعلومات والتحول الرقمي بالهيئة أن المنظومة الإلكترونية أثبتت كفاءتها بامتياز خلال هذه الفترة، مؤكدة أن الهيئة ماضية في تطوير بنيتها الرقمية نحو بيئة عمل ذكية تحقق التكامل بين الإدارات وترتقي بجودة المخرجات وتدعم سرعة الإنجاز واستدامة الأداء المؤسسي. وأكدت أن فرق العمل الفنية والتكنولوجية بالهيئة تعمل بشكل متواصل على تحديث الأنظمة الرقمية وتأمين البنية التحتية المعلوماتية وتقديم الدعم الفني اللازم لجميع الإدارات، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات بكفاءة عالية، ويعزز من قدرة الهيئة على مواصلة تنفيذ خططها التطويرية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية في إطار الجمهورية الجديدة.

وأضاف رئيس الهيئة أن الهيئة تنفذ خطة طموحة للتحول الرقمي تتماشى مع رؤية الدولة المصرية لبناء جهاز إداري حديث يعتمد على التكنولوجيا في تحسين الأداء وتطوير الخدمات الحكومية، موضحاً أن هذا التوجه لا يقتصر على إدارة الاجتماعات والعمليات الداخلية فقط، بل يمتد إلى تطوير قواعد البيانات، وأرشفة الوثائق إلكترونياً، وتيسير تبادل المعلومات بين الإدارات المختلفة، بما يضمن سرعة اتخاذ القرار ودقة المتابعة وتعزيز الشفافية المؤسسية. وأشار إلى أن التحول الرقمي يمثل أحد المحاور الأساسية في استراتيجية تطوير الهيئة باعتبارها الجهة الوطنية المعنية بالمواصفات والجودة، لافتاً إلى أن الاعتماد على الحلول التكنولوجية الحديثة يساهم في ترشيد الموارد ورفع معدلات الإنتاجية وتوفير بيئة عمل أكثر مرونة واستدامة، وهو ما يعزز قدرة الهيئة على مواكبة التطورات الدولية والوفاء بدورها في دعم

تنفيذاً لتوجيهات المهندسة هاشم وزير الصناعة بشأن تعزيز كفاءة الأداء الحكومي وتطبيق أحدث نظم الإدارة الرقمية، نجحت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة في إدارة أعمالها الفنية والإدارية بالكامل عبر الإنترنت، في خطوة تعكس التزام الهيئة بتبني التحول الرقمي كأحد المحاور الرئيسية لتطوير منظومة العمل المؤسسي وترشيد النفقات ورفع كفاءة الأداء. وجاء ذلك تحت إشراف الدكتور خالد صوفي رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، الذي وجه بتوسيع تطبيق آليات التحول الرقمي والاستثمار الأمثل في البنية التكنولوجية للهيئة بما يضمن استمرارية العمل اليومي بكفاءة ومرونة، ويعزز قدرة الهيئة على أداء دورها الوطني في إعداد المواصفات القياسية المصرية وتقييم المطابقة ودعم الصناعة الوطنية. وشهدت الهيئة خلال الفترة الماضية انعقاد اجتماعات اللجان الفنية المتخصصة عن بُعد، إلى جانب تطبيق منظومة العمل الإلكتروني في عدد من القطاعات الحيوية دون أي انقطاع في الأداء، وهو ما أسهم في الحفاظ على وتيرة العمل وتسريع إنجاز المهام الفنية والإدارية وفق أعلى مستويات الكفاءة والتنظيم. وأكد الدكتور خالد صوفي أن نجاح هذه التجربة يعكس جاهزية مؤسسة حقيقية وقدرة كبيرة على التكيف مع المتغيرات، مشيراً إلى أن العمل الرقمي بات ركيزة أساسية لدعم الإنجاز وتطوير منظومة التقييم الوطني، وأن استمرار انعقاد اللجان الفنية إلكترونياً يساهم في تسريع إصدار المواصفات القياسية المصرية وبيّح مشاركة الخبراء والمتخصصين من مختلف الجهات دون قيود جغرافية، بما يعزز من جودة المخرجات الفنية ويؤكد أفضل الممارسات الدولية.

حملة للتوعية بنرشيد إستهلاك الطاقة بهيئة المواصفات والجودة



في إطار رؤية الدولة المصرية نحو ترشيد استهلاك الطاقة وتعزيز كفاءة الاستخدام، وجّه السيد الدكتور خالد صوفي رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، بإطلاق حملة توعوية شاملة على مستوى جميع الإدارات بالهيئة، تستهدف تعزيز ثقافة ترشيد الطاقة ورفع كفاءة استهلاكها في بيئة العمل.

وأكد رئيس الهيئة أهمية اتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة التحديات والمتغيرات العالمية المرتبطة بقطاع الطاقة، والتي تفرض ضغوطاً متزايدة على الموارد وترفع من تكاليف التشغيل، مشدداً على ضرورة الالتزام بمبادئ كفاءة الطاقة والاستدامة، وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة دون التأثير على كفاءة الأداء المؤسسي.

كما شدد الدكتور خالد صوفي أن الالتزام بهذه الإجراءات يمثل مسؤولية جماعية تسهم في دعم جهود الدولة لمواجهة تحديات الطاقة، وتحقيق الاستخدام الرشيد والمستدام للموارد.

وقد تضمنت الحملة تعميم عدد من الإجراءات المنظمة، شملت ترشيد استهلاك الإضاءة من خلال إطفاء الأنوار في الأماكن غير المستخدمة، والاعتماد على الإضاءة الطبيعية، إلى جانب التوسع التدريجي في استخدام المصابيح الموفرة للطاقة (LED). كما شملت الإجراءات تنظيم استخدام

أجهزة التكييف من خلال تشغيلها عند الحاجة فقط، وضبط درجات الحرارة بين ٢٤ و ٢٦ درجة مئوية، مع الالتزام بأعمال الصيانة الدورية. وفيما يتعلق بالأجهزة الكهربائية، شددت التوجيهات على ضرورة فصل التيار عن الأجهزة غير المستخدمة، وتفعيل أوضاع توفير الطاقة، وترشيد استخدام الأجهزة المكتبية المختلفة. كما تضمنت الإجراءات جوانب تنظيمية، من بينها تعيين مسؤول بكل إدارة لمتابعة تنفيذ إجراءات الترشيد، ونشر الوعي بين العاملين بشكل مستمر.

وفي هذا السياق، قام السيد المهندس حسين أحمد، رئيس لجنة السلامة والصحة المهنية، بعرض هذه التوجيهات ومناقشتها مع مختلف إدارات الهيئة، بما يضمن تفعيلها ومتابعة تنفيذها على أرض الواقع.

«المواصفات والجودة» نشارك في فعالية (يونيدو) لتعزيز التحول نحو المركبات الكهربائية في مصر



في إطار دعم توجه الدولة نحو الإقتصاد الأخضر وتعزيز التنمية الصناعية المستدامة شاركت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة

كما شدد رئيس الهيئة على أن التوسع في تطبيق نماذج الإقتصاد الدائري في قطاع النقل يمثل فرصة واعدة لتعظيم الإستفادة من الموارد وإطالة العمر التشغيلي للمركبات وخلق فرص جديدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل وجود عدد كبير من الحافلات العاملة في السوق المصري

وتعد مشاركة الهيئة في هذه الفعالية في إطار دورها الفاعل كشريك رئيسي في دعم التحول نحو الصناعة الخضراء وتعزيز التكامل بين قطاعات الصناعة المختلفة بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر المستقبلية.

تقييم المطابقة بما يواكب التطورات المتسارعة في قطاع المركبات الكهربائية خاصة في مجال إعادة تأهيل المركبات التقليدية للعمل بالكهرباء بما



يسهم في تعزيز التصنيع المحلي وتحقيق الاستدامة البيئية. وأشار إلى أهمية وضع أطر تنظيمية ومواصفات فنية واضحة للمكونات الحيوية وعلى رأسها البطاريات الليثيوم أيون وأنظمة الدفع الكهربائي بما يضمن سلامة المنتجات وكفاءتها ويدعم ثقة

برئاسة الدكتور خالد صوفي رئيس الهيئة ورئيس المنظمة الدولية للتقييس في الفعالية التي نظمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالقاهرة بالتعاون مع وزارتي الصناعة والبيئة لعرض نتائج دراسة سلاسل القيمة الدائرية لقطاعي السيارات والإلكترونيات في مصر

وذلك ضمن مشروع الصناعة الخضراء المستقبلية الممول من الاتحاد الأوروبي وأكد الدكتور خالد صوفي خلال مشاركته أن الهيئة تضطلع بدور محوري في دعم وتطوير البنية التحتية للجودة في مصر من خلال إعداد وتحديث المواصفات القياسية ووضع آليات



مجتمع الأعمال

..ونشارك في ملتقى الابتكار الزراعي بني سويف لدمج الشركات الناشئة والخبراء



من خلال تشجيع الاستثمارات الخضراء والابتكار في القطاع الخاص حيث يستهدف البرنامج مجالات الزراعة المستدامة وإنتاج الغذاء والأسمدة الحيوية وإدارة النفايات وإدارة المياه وفق مبادئ الاقتصاد الدائري والطاقة المستدامة والزراعة الذكية والمواد الصديقة للبيئة وشكل الحدث منصة مهمة لتعزيز التعاون بين مختلف الأطراف المعنية بما يدعم جهود التنمية المستدامة ويعزز فرص النمو في صعيد مصر وفي هذا الإطار شارك وفد الهيئة ممثلاً في م رضا محمد وك هدير مصطفى ود. زينب مسعد حيث قاموا بالتوعية بأهمية المواصفات القياسية ودورها في دعم هذه القطاعات وفتح أسواق تصديرية جديدة وتعزيز ثقة المستهلكين محلياً ودولياً باعتبارها الحد الأدنى لمتطلبات الجودة والسلامة إلى جانب استعراض خدمات الهيئة من برامج تدريبية وخدمات المعامل وتقييم المطابقة ووسائل التواصل مع طالبي الخدمة

الأسواق المحلية والدولية مؤكداً حرص الهيئة على تطوير وتحديث المواصفات بما يتماشى مع المعايير الدولية وتقديم خدمات متكاملة لدعم الشركات الناشئة وتمكينها من النمو والتوسع خاصة في مجالات الاقتصاد الأخضر كما أكد على التزام الهيئة بمواصلة دعم المبادرات التي تعزز الابتكار وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة ورفع تنافسية قطاع التصنيع الغذائي في مصر والهدف من الملتقى إلى دعم الإبتكار الزراعي وتعزيز التكامل بين القطاعين الزراعي والغذائي من خلال إتاحة منصة فعالة لتبادل الخبرات واستعراض فرص تطوير سلاسل القيمة بما يسهم في دعم الشركات الناشئة الخضراء وتوسيع فرص الاستثمار في صعيد مصر كما ركز برنامج إبتكار ٢ على تمكين الشركات الناشئة العاملة في القطاع الزراعي من التوسع وزيادة تأثيرها وتعزيز قدرتها على التكيف مع التغيرات المناخية ودعم تنافسية الاقتصاد المحلي

شاركت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة في ملتقى التشبيك والتواصل الذي عُقد بمحافظة بني سويف ضمن فعاليات مشروع الإبتكار الزراعي AIP II والدورة الثانية من برنامج ابتكار لتسريع الأعمال الزراعية الخضراء مسرعة إبتكار ٢ تحت رعاية الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وبالتعاون مع كيمونكس مصر للاستشارات وبمشاركة نخبة من الخبراء ورواد الأعمال وشركاء التنمية وفي هذا السياق أكد الدكتور خالد صوفي رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة أن مشاركة الهيئة في هذه الفعاليات تأتي في إطار دورها الوطني لدعم توجهات الدولة نحو الإقتصاد الأخضر مشيراً إلى أن الإبتكار في القطاعين الزراعي والغذائي يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وأضاف أن المواصفات القياسية تمثل أداة رئيسية لضمان جودة المنتجات وسلامتها ودعم قدرتها على المنافسة في

نحو مستقبل مهني واعد..

«المواصفات والجودة» نشارك في معرض إديوتك إيجيبت ٢٠٢٦

لدعم وتطوير التعليم الفني وربطه بسوق العمل



مجتمع الأعمال



المبادرات الوطنية الهادفة لتطوير التعليم الفني، وتعزيز الشراكة مع مختلف الجهات المعنية لتحقيق رؤية الدولة نحو مستقبل أكثر ازدهارًا واستدامة.

جدير بالذكر أن الملتقى عُقد برعاية وحضور نخبة من الوزارات، تصدرتها وزارات التربية والتعليم والتعليم الفني، والتعليم العالي والبحث العلمي، والصناعة، بمشاركة واسعة من الجامعات التكنولوجية وخبراء التعليم الفني؛ في مشهد يجسد تكامل الجهود الوطنية لتحقيق رؤية الجمهورية الجديدة نحو مستقبل أكثر ازدهارًا واستدامة.

وشارك في الحضور من جانب الهيئة كلاً من: الأستاذة أماني نبيل - القائم بمهام مدير عام إدارة رخص مزاولة المهنة بالمعهد القومي للجودة، الأستاذة/ نرمين محمد - وحدة الإعلام بهيئة المواصفات والجودة.

خاصة في دعم تنمية مهارات المستقبل، لا سيما في مجالات الإقتصاد الأخضر، الطاقة المتجددة، ومواكبة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

وأضاف "صوفي" أن «إديوتك ٢٠٢٦» يمثل منصة دولية رفيعة المستوى لتبادل الخبرات بالشراكة مع كبرى المؤسسات الدولية والوطنية، بما يسهم في نقل أفضل الممارسات العالمية وتطبيقها داخل منظومة التعليم الفني والتدريب المهني في مصر، لإعداد كوادر فنية مؤهلة وقادرة على المنافسة محليًا ودوليًا.

وفي ختام الفعاليات، أوضح الدكتور خالد صوفي أن المشاركة تمثل خطوة عملية نحو بناء منظومة تعليم فني متكاملة قائمة على الجودة والابتكار، بما يسهم في إعداد كوادر فنية مؤهلة وقادرة على المنافسة محليًا ودوليًا. وشدد على التزام الهيئة بدعم

في إطار التزامها المتواصل بدعم خطط الدولة لبناء مستقبل صناعي قائم على المعرفة والابتكار، شاركت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة في فعاليات الدورة الخامسة من الملتقى الدولي للتعليم الفني التكنولوجي والتدريب التقني وسوق العمل «إديوتك إيجيبت ٢٠٢٦»، تحت شعار "اصنع مستقبلك".

وأكد الدكتور خالد صوفي، رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، أن المشاركة في هذا الحدث تمثل خطوة عملية نحو بناء منظومة تعليم فني متكاملة قائمة على الجودة والابتكار، وأشار إلى أن نسخة هذا العام التي جاءت بعنوان: «من الحوار إلى التنفيذ: بناء منظومة للذكاء الاصطناعي والمهارات والتنقل العالمي»، تعكس الانتقال الفعلي من مرحلة النقاش إلى التطبيق، مما يمنح مشاركة الهيئة أهمية

..ونشارك في معرض الشركات الكورية للأغذية والمشروبات بالقاهرة



بدعوة كريمة من سفارة كوريا الجنوبية بجمهورية مصر العربية شاركت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة في معرض كبرى شركات الأغذية والمشروبات الكورية، في حدث يعكس تسارع وتيرة التعاون الاقتصادي وفتح آفاق جديدة أمام المنتجات العالمية داخل السوق المصري وجاءت هذه المشاركة في إطار التعاون بين شركة «Plug and Play» ومؤسسة كوريا- أفريقيا (KAF)، بهدف دعم التوفيق التجاري بين الشركات الكورية ونظيرتها المصرية في قطاع الأغذية والمشروبات، من خلال منصة متخصصة جمعت ١٦ شركة كورية رائدة مع كبار المستوردين والموزعين وتجار التجزئة، إلى جانب ممثلي قطاع الضيافة والصناعات الغذائية وعلى هامش المعرض عقدت الهيئة إجتماعات ثنائية مع عدد من العلامات التجارية الكورية بما أتاح تواصلًا مباشرًا مع صناع القرار، واستكشاف فرص التعاون ومثل الهيئة خلال الفعالية كل من المهندس محمد عبد الحميد مدير إدارة المواصفات الغذائية والمهندسة رضا محمد سيد أمانة اللجنة الفنية لفترات الصلاحية والمشروبات حيث قاما بعرض خدمات الهيئة والتأكيد على أهمية الالتزام بالمواصفات القياسية والتشريعات المصرية لضمان جودة وسلامة المنتجات وتعزيز تنافسيتها وأكد الدكتور مهندس خالد صوفي، رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ورئيس المنظمة الدولية للتقييس (ISO) أن الهيئة تمضي بخطى ثابتة نحو الحفاظ الكامل على حقوق

نحو صناعة مصرية أكثر تنافسية.. «المواصفات والجودة» نشارك في معرض الزجاج والألومنيوم



مجتمع الأعمال

واصلت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة دورها في دعم الصناعة الوطنية وتعزيز جودة المنتج المصري، من خلال مشاركتها في فعاليات معرض WIN- DOOREX Middle East 2026، بمشاركة نخبة من كبرى الشركات المحلية والدولية العاملة في قطاعات الزجاج والألومنيوم والواجهات المعمارية وأكد دكتور خالد صوفي رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة أن مشاركة الهيئة في هذا الحدث الصناعي المتخصص تأتي في إطار استراتيجية الدولة لدعم الصناعة الوطنية وتعزيز قدرتها التنافسية، مشيراً إلى أن الالتزام بالمواصفات



القياسية وتطبيق نظم الجودة يمثلان عنصراً أساسياً في تطوير المنتجات المصرية ورفع كفاءة الإنتاج، بما يسهم في تعزيز فرص المنتج المصري في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية

وتعد مشاركة الهيئة في إطار حرصها على نشر ثقافة الجودة والتقييس، وتعزيز الوعي بأهمية تطبيق المواصفات القياسية باعتبارها أحد

الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة، ودعم جهود الدولة نحو الارتقاء بمستوى الصناعة الوطنية وقد استعرضت الهيئة خلال مشاركتها مجموعة من خدماتها وأنشطتها في

المستهلك في المنتج المحلي كما مثلت المشاركة فرصة مهمة لتعزيز التواصل مع ممثلي القطاعات الصناعية المختلفة، والتعريف بدور الهيئة باعتبارها المرجع القومي للتقييس والجودة في مصر، ودورها في دعم الابتكار وتحقيق التنمية المستدامة وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية وقد شارك من الهيئة كلام من المهندس شريف بدر -أخصائي الاختبارات الكيماوية، الأستاذ

وليد سلام -وحدة الاعلام، الأستاذ خالد السيد - علاقات عامة، الأستاذ مدحت أنور - علاقات عامة، الأستاذ مصطفى إبراهيم - شئون مجلس الادارة

..ونشارك في المعرض والمؤتمر الدولي

لصناعات التبريد والتكييف والندفئة والعزل ٢٠٢٦

لدمج الصناعة الوطنية وتعزيز كفاءة الطاقة



العمل المتخصصة التي تناولت الاتجاهات العالمية الحديثة في هذا القطاع الحيوي. كما تضمنت الفعاليات نقاشات فنية موسعة مع خبراء ومتخصصين دوليين حول سبل تعزيز كفاءة الأنظمة وتحقيق الاستدامة، خاصة في ظل التوجهات العالمية نحو دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء في منظومات التبريد والتكييف، بما يسهم في تحسين الأداء وتقليل استهلاك الطاقة.

وعلى صعيد التعاون الدولي، أجرى ممثلو الهيئة لقاءات مهنية مع عدد من الشركات والخبراء المشاركين لبحث فرص تبادل الخبرات والتعاون في مجالات إعداد وتطوير المواصفات القياسية، بما يعزز من مكانة الهيئة كشريك فاعل في المنظومة الصناعية الدولية.

وقد شارك في فعاليات المعرض من جانب الهيئة كل من: المهندسة أماني ظريف، المهندسة دينا عادل، والمهندس سليمان محمد.

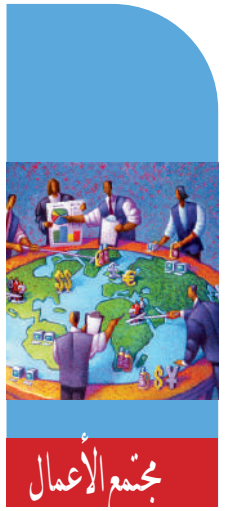
توطين الصناعة وتعزيز تنافسية المنتج المصري، مشيرًا إلى أن قطاع التبريد والتكييف والطاقة يشهد تطورًا متسارعًا يفرض أهمية مواكبة أحدث المعايير والتقنيات العالمية.

وأوضح أن الهيئة تعمل بشكل مستمر على تطوير المواصفات القياسية بما يتواءم مع التطورات التكنولوجية الحديثة، ويسهم في رفع جودة المنتجات المصرية وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، مؤكدًا أن هذه المشاركة تفتح آفاقًا جديدة للتعاون الدولي وتبادل الخبرات، بما يدعم جهود الدولة في زيادة الصادرات وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الوطنية وشهدت مشاركة الهيئة على مدار أيام المعرض مستوى متقدمًا من التفاعل الفني والانخراط في مختلف الأنشطة المصاحبة، حيث ركز ممثلو الهيئة على متابعة أحدث الحلول والتقنيات في مجالات كفاءة الطاقة وأنظمة التبريد الذكية، إلى جانب المشاركة في عدد من الندوات وورش

في إطار حرصها على تعزيز التواصل مع كبرى الكيانات الصناعية والتكنولوجية المتخصصة، شاركت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة في فعاليات الدورة العاشرة من المعرض والمؤتمر الدولي لصناعات التبريد وتكييف الهواء والندفئة والعزل HVAC-R EGYPT EXPO – ASHRAE CAIRO، والذي يُعد أحد أبرز المعارض المتخصصة في مجالات التبريد والتكييف والطاقة في المنطقة، بمشاركة أكثر من ٣٥٠ شركة متخصصة، إلى جانب أجنحة وطنية تمثل أكثر من ٢٥ دولة، فضلًا عن تنظيم عدد من الندوات العلمية وورش العمل المتخصصة التي ناقشت أحدث الابتكارات والحلول الموفرة للطاقة في أنظمة التبريد والتكييف.

وأكد الدكتور خالد صوفي أن مشاركة الهيئة في هذا الحدث الدولي تأتي في إطار حرصها على التواجد الفعال في المحافل الصناعية الكبرى، ودعم توجه الدولة نحو

لدعم جودة الصناعة الوطنية.. «المواصفات والجودة» نشارك في معرض سيراميكا ماركت ٢٠٢٦



في إطار جهودها المتواصلة لتعزيز ثقافة الجودة والارتقاء بالصناعة الوطنية، شاركت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة في فعاليات معرض سيراميكا ماركت ٢٠٢٦، بمشاركة نخبة من كبرى الشركات العاملة في قطاع السيراميك والبورسلين ومواد التشطيب وأكد الدكتور خالد صوفي رئيس مجلس إدارة الهيئة أن هذه المشاركة تمثل منصة مهمة للتواصل المباشر مع المصنعين والمستثمرين، بما يسهم في تعزيز التعاون مع مختلف الشركاء ودعم جهود تحسين جودة المنتج المصري وزيادة قدرته التنافسية وتأتي هذه المشاركة في إطار الدور المحوري الذي تضطلع به الهيئة في نشر الوعي بأهمية المواصفات القياسية وتطبيقات

الجودة، إلى جانب التعريف بالخدمات الفنية التي تقدمها لمختلف القطاعات الصناعية، بما يدعم تطوير المنتجات الوطنية وفتح آفاق أوسع أمامها في الأسواق المحلية والدولية وإستعرضت الهيئة خلال المعرض منظومة المواصفات القياسية المصرية، وآليات منح علامات الجودة، إلى جانب خدمات الفحص والاختبار والتدريب الفني، في دعم واضح لتوجه الدولة نحو تنمية الصناعة وتحقيق الاستدامة وقد مثلت الهيئة في فعاليات المعرض كل من: المهندس شريف بدر – إدارة الاختبارات الكيماوية، المهندسة هبة عبد النبي – إدارة الاختبارات الكيماوية، الأستاذ خالد السيد – إدارة العلاقات العامة، الأستاذ وليد سلام – وحدة الإعلام، الأستاذ مصطفى إبراهيم – إدارة شؤون مجلس الإدارة

..ونشارك في معرض إيجي بيوتي أفريقيا ٢٠٢٦

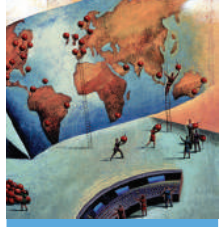
لدعم جودة وسلامة المنتجات المصرية



اقتصادية جديدة، حيث تعمل الهيئة جنباً إلى جنب مع مختلف أطراف المنظومة الصناعية لتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي رائد لصناعات التجميل والمنظفات، بما يتماشى مع رؤية الدولة لتوطين الصناعة وزيادة الصادرات وشارك من جانب الهيئة كل من: المهندس عيسى رشوان - مدير عام الجودة ، الدكتورة سماح عمار - المشرف على المعهد القومي للجودة ، الدكتورة ماهيتاب إبراهيم خليل، المهندس رباب عبد الشافي، الكيماوية نهلة نصر، الأستاذة رشا مصطفى، الأستاذة شيماء سلامة، الأستاذة شيرين فارس، والأستاذ مصطفى إبراهيم وتؤكد الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة استمرارها في دعم الصناعة الوطنية ونشر ثقافة الجودة، باعتبارها أحد أهم ركائز تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري

المعايير الدولية، إلى جانب تقديم الدعم، وإجراء الاختبارات المعملية، وإصدار شهادات المطابقة، بما يسهم في رفع كفاءة المنتجات المصرية وفتح أسواق تصديرية جديدة أمامها ومن خلال جناحها بالمعرض، أكدت الهيئة دورها المحوري كشريك استراتيجي في دعم الصناعة الوطنية ورفع تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية، حيث لا تقتصر المشاركة على التواجد التعريفي فقط، بل تمتد لتشمل تقديم المشورة الفنية للمصانع والشركات لضمان مطابقة منتجاتها للمواصفات القياسية، ونشر ثقافة الجودة والتميز، بما يضمن حصول المستهلك على منتجات آمنة وفعالة، فضلاً عن توضيح الإجراءات الفنية التي تساعد المصدرين والمستوردين على بناء شراكات تجارية قوية ومستدامة ويُعد المعرض فرصة مهمة لإستعراض أحدث الابتكارات وبناء تحالفات

في إطار الدعم المستمر للصناعة الوطنية ورفع كفاءة المنتجات المصرية، شاركت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة في فعاليات الدورة السابعة من معرض Egypt Beauty Africa، ويُعد أحد أبرز المعارض الدولية المتخصصة في مجالات مستحضرات التجميل، العناية بالشعر والبشرة، المنظفات، ومواد التعبئة والتغليف في مصر وأفريقيا وأكد الدكتور المهندس خالد صوفي رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، أن مشاركة الهيئة تأتي في ضوء توجه الدولة نحو دعم الصناعات الواعدة وتعزيز قدرتها التنافسية، مشيراً إلى أن قطاع مستحضرات التجميل من القطاعات الحيوية التي تتطلب الالتزام الدقيق بالمواصفات القياسية لضمان جودة المنتجات وسلامة المستهلك وأضاف أن الهيئة تعمل بشكل مستمر على تعزيز تطبيق المواصفات القياسية المصرية المتوافقة مع



دنيا المواصفات

معايير اخيار طريقة التعبئة والتغليف الأمثل لنلبية إحتياجات المستهلك

هدير مصطفى



قامت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بتعديل المواصفة القياسية المصرية رقم ٤٢٩٩ / ٢٠٢٥ « التعبئة والتغليف - توصيات لتحقيق إحتياجات المستهلك » متماثلة فنياً مع تعديل مع المواصفة القياسية الدولية (أيزو). وتختص هذه المواصفة القياسية المصرية بتوصيات عامة يجب مراعاتها عند تحديد النوع الأكثر ملاءمة من التعبئة والتغليف للمنتجات المخصصة للمستهلكين وتتضمن الوظائف التي يمكن أن تؤديها العبوة ، والتي لا تقتصر على الإحتواء والحماية والمناولة والنقل والتخزين والملائمة والمعلومات والعرض .

- لجان إعداد المواصفة القياسية لمعايير المنتجات أو الخدمات للمستهلك .
- المنظمين .
لا تنطبق هذه المواصفة القياسية على العبوة السائبة (علي هيئة أكوام) ، والتي تهدف فقط الى حماية المنتجات بكميات كبيرة عند نقلها بين الشركات المصنعة وتجار التجزئة ، وهذه المواصفة ليست مخصصة للتعبئة الصناعية .

كما توفر هذه المواصفة القياسية أيضاً الاستخدام المستدام للموارد التي تغطي التحسين وإعادة إستخدامها وإستعادة العبوة حيث توفر هذه المواصفة القياسية إرشادات الى - مصممي المنتج ، الشركات المصنعة وغيرها من المشاركة في عملية إتخاذ القرارات المتعلقة بالتعبئة .
- صياغة المعايير لتلبية إحتياجات ومتطلبات التعبئة والتغليف للمستهلكين المستهدفين للمنتجات.

إرشادات نقيع الإجهاد الحراري داخل مقصورات المركبات البرية والبحرية والجوية

التكامل من أجل التنبؤ بالتأثيرات الحرارية على الأشخاص، وبما أن العديد من العوامل المناخية تلعب دوراً في التبادل الحراري النهائي للشخص، فلا بد من قياس متكامل لهذه العوامل، على نحو يمثل أهميتها النسبية.

كما أن المواصفة توضح في بند مبادئ التقييم أن البيئة الحرارية تتغير في المركبة تبعاً للظروف المناخية الخارجية ونوعية وقدرة نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء (HVAC) في المقصورة، معظم المركبات قادرة

قامت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بإصدار المواصفة القياسية رقم (١٠٩١٧٧ / ٢٠٢٥) التي تختص بتقييم إرشادات لتقييم الإجهاد الحراري داخل المركبات المستخدمة في العمليات البرية والبحرية والجوية، ويقدم معلومات حول تقييم البيئات الحرارية الساخنة والباردة وكذلك المعتدلة من خلال الإشارة إلى طرق مختلفة، على النحو المحدد في المواصفات الدولية، وتحديد القيود والتعديلات اللازمة للحالة الخاصة لتقييم مناخ المركبات.

وذكرت المواصفة أن التفاعل بين التبادل الحراري بالحمل والإشعاع والتوصيل في مقصورة السيارة أمر بالغ التعقيد، تعمل الاحمال الحرارية الخارجية مع نظام التدفئة والتهوية الداخلي للسيارة على خلق مناخ محلي يمكن أن يختلف بشكل كبير باختلاف المكان والزمان.

تنشأ الظروف الحرارية غير المتماثلة، والتي غالباً ما تكون السبب الرئيسي للشكاوى من عدم الارتياح الحراري، في المركبات التي لا تحتوي على نظام تدفئة وتهوية وتكييف أو التي تحتوي على نظام سيئ في هذا الشأن، يتم تحديد الإجهاد الحراري إلى حد كبير من خلال تأثير الظروف المناخية المحيطة على مقصورة السيارة.

التقييم الذاتي هو تقييم تكاملي، حيث يجمع الفرد في رد فعل واحد التأثير المشترك للعديد من المحفزات الحرارية، ومع ذلك فهي ليست مفصلة أو دقيقة بما فيه الكفاية للاستخدام المتكرر، تقدم القياسات الفنية معلومات مفصلة ودقيقة ولكنها تتطلب



هيليثي Healthy

100% Natural



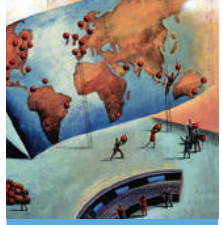
خليك هيليثي

اشرب هيليثي

Healthymilk.net

[Facebook.com/Healthy.eg](https://www.facebook.com/Healthy.eg)

15809
الخط الساخن



أغلفة حبوب القمح (نخالة القمح - الردة)

وأيضاً تكون الحدود القصوي لمتبقيات المبيدات طبقاً للتشريعات الصادرة في هذا الشأن ، وتكون نسب الآفات الزراعية (حشيرية - مرضية - حشائش) طبقاً للتشريعات الحجرية الصادرة في هذا الشأن ، ويتم القياس الإشعاعي طبقاً للتشريعات الصادرة في هذا الشأن .

وذكرت المواصفة بالنسبة للعبوات والبيانات في حالة الردة الصب (غير المعبأة) ترفق معه شهادة يوضح بها كافة البيانات المطلوبة بالإضافة الي الرجوع الي المواصفة القياسية المصرية رقم ٨٦٠٠ الخاصة بـ «بيانات بطاقات الحوايات/العبوات الأغذية غير المخصصة للبيع بالتجزئة»

بأحدث إصداراتها والتشريعات الصادرة في هذا الشأن . وفي حالة الردة المعبأة ، يجب أن تكون العبوات المستخدمة تحافظ علي الخواص الصحية والغذائية والتكنولوجية والحسية للمنتج ، مع مراعاة ما ورد بالمواصفات القياسية رقم ٢٦١٣-١ «فترات صلاحية المنتجات الغذائية الجزء :

الاول الاشتراطات العامة» و م.ق.م رقم ١٥٤٦ «بيانات بطاقات منتجات المواد الغذائية المعبأة» والقرارات الصادرة بشأن البيانات والعبوات ، علي أن تدون البيانات التالية باللغة العربية بطريقة غير قابلة للطمس أو المحو وبحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة علي العبوة مباشرة أو على بطاقة غير سهلة النزع ويجوز كتابتها بلغات اخرى الي جانب اللغة العربية : اسم المنتج ونوعه ، الوزن القائم والصافي ، اسم المنتج (المطحن) وعنوانه ، بلد المنشأ واسم وعنوان المستورد في حالة الاستيراد ، إرشادات التخزين والتداول .

وفي حالة الإنتاج المحلي تدون أي من العبارات إنتاج مصر أو صنع في مصر أو صنع في ج.م.ع أو ما يقابلهم ، وكتابة تاريخ الإنتاج والانتها للصلاحية و/أو مدتها وفقاً للمواصفات والتشريعات الصادرة في هذا الشأن.

قامت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بإصدار المواصفة القياسية رقم (٣٠٢٨/ ٢٠٢٥) والتي تختص بالاشتراطات الأساسية والمعايير الوصفية لأغلفة حبوب القمح (نخالة القمح - الردة) المستخدمة للأغراض الغذائية.

وعرفت المواصفة نخالة القمح بأنها المنتج الثانوي الناتج من طحن حبوب القمح والذي يتكون من الاغلفة الخارجية لحبة القمح (القشرة وطبقة الالبرون) وقد تكون ملتصقة مع الاندوسبرم في حبة القمح كما عرفت الردة الخشنة بأنها أغلفة الحبة الخارجية المفصولة نتيجة عملية الطحن والتي



لاتمر من منخل سعة ثقوبية ٨٥٠ ميكرون ، والردة الناعمة بأنها أغلفة الحبة التي تمر من منخل سعة ثقوبية ٨٥٠ ميكرون وتتبقى فوق منخل سعة ثقوبية ٤٧٥ ميكرون ، بالإضافة إلي تعريف خليط الزوائد وهي عبارة عن الردة الخشنة والردة الناعمة والسنون (السن الاحمر والأبيض) والناتجة عن فصل الدقيق ٧٢٪ لعملية الطحن .

وذكرت المواصفة الأشتراطات الأساسية لأغلفة حبوب القمح بأن تكون خالية من المواد الغريبة والشوائب والاكالونة والبذور السامة و/أو الضارة الواردة بمواصفات الاقماح وتكون خالية من الحشرات الحية والميتة بأطوارها المختلفة وأثرها ومخلفات القوارض والأ تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ بالوزن .

كما اشترطت الأتزيد نسبة الرماد الكلي على ٧٪ في حالة الردة الخشنة ، ولاتزيد على ٦,٥٪ في حالة الردة الناعمة (على أساس الوزن الجاف) ، ولاتزيد نسبة الرماد غير الذائب في الحمض على ٠,٦٪ في حالة الردة الخشنة ، ولاتزيد على ٠,٥٪ في حاله الردة الناعمة (على أساس الوزن الجاف) ، ولا تزيد نسبة الالياف على ١٣٪ محسوبة على أساس الوزن الجاف ، وتكون الحدود القصوي للملوثات طبقاً للتشريعات الصادرة في هذا الشأن .





أعلنت شركة فوكس إيجيبت لوبريكانتس عن توقيع شراكة استراتيجية مع شركة دايناميك للتوزيع، لتصبح الموزع الرسمي لمنتجات فوكس في صعيد مصر، في خطوة تعكس استراتيجية الشركة للتوسع وتعزيز تواجدتها في السوق المصري.

تمثل هذه الشراكة بداية لخطة توسع تستهدف تعزيز شبكة التوزيع الخاصة بفوكس إيجيبت في مختلف أنحاء الجمهورية، مع خطط مستقبلية للإعلان عن موزعين جدد في القاهرة وعدة محافظات أخرى خلال الفترة المقبلة.

ومن خلال هذا التعاون، تسعى فوكس إيجيبت إلى تقديم حلول التزييت الألمانية عالية الجودة لشريحة أوسع من العملاء، مع تحسين مستويات الخدمة وتوفير المنتجات بكفاءة أكبر في مختلف المناطق.

وتُعد فوكس واحدة من أبرز الشركات العالمية المتخصصة في زيوت التشحيم، بخبرة تمتد لأكثر من 90 عامًا، كما تُصنف باعتبارها أكبر شركة مستقلة لتصنيع زيوت التشحيم عالميًا.

وأكدت فوكس إيجيبت أن التعاون مع شركة دايناميك للتوزيع يمثل خطوة مهمة نحو بناء شبكة توزيع قوية تدعم خطط النمو طويلة المدى للشركة داخل السوق المصري.

وتأسست شركة دايناميك للتوزيع كشركة مصرية متخصصة في توزيع زيوت التشحيم، وتركز على تقديم منتجات عالية الجودة لقطاعي الأفراد والشركات، مع رؤية تعتمد على الكفاءة التشغيلية والابتكار.

وتعكس هذه الشراكة ثقة فوكس إيجيبت في فرص النمو بالسوق المصري، والتزامها المستمر ببناء تحالفات استراتيجية تدعم تطوير قطاعي السيارات والصناعة في مختلف أنحاء الجمهورية.



MOVING YOUR WORLD

☎ 02-23585760

☎ 02-01103102101

🌐 www.fuchs.com

✉ marketing@fuchs-egypt.com



نمو صناعة نسيجية مسندامة: المصطلحات والتعاريف ومنهجيات إعادة التدوير

مثل إعادة التشغيل أو إعادة الطحن أو الخردة الناتجة عن عملية يمكن استعادتها في نفس العملية التي أنتجتها. كما عرفت المواصفة المخلفات بعد الإستهلاك بأنها هي المواد التي تنتجها الأسر أو المنشآت التجارية والصناعية والمؤسسية في دورها بوصفهم مستخدمين نهائيين للمنتج والتي لم يعد من الممكن استخدامها للغرض المقصود منه.

ويشمل ذلك إرجاع المواد من سلسلة التوزيع، وإعادة التدوير بأنها معالجة المواد المهذرة للغرض الأصلي أو لأغراض أخرى، باستثناء استعادة الطاقة وإعادة الاستخدام، وإعادة تدوير المخلفات بأنها إعادة التدوير عندما تتم معالجة مادة مستصلحة وتحويلها إلى مادة معاد تدويرها، كما عرفت المواصفة المواد المعاد تدويرها بأنها هي المواد التي أعيد معالجتها من عملية تصنيع المواد المستصلحة عن طريق عملية تصنيع وتحويلها إلى منتج نهائي أو إلى مكون لدمجها في منتج، والمواد المعاد استخدامها بأنها المنتج أو المادة التي تستخدم أكثر من مرة في المنتج المعاد استخدامه. لم يتخلص من المنتج منها أو إعادة استخدامها، ولا يشكل إعادة استخدامه خيار استرداد (استرداد/مستصلحة).



أصدرت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة المواصفة القياسية المصرية رقم (2025/9172) والتي تختص بالمصطلحات والتعاريف الخاصة بإعادة تدوير المخلفات الصناعية بقطاع الصناعات النسيجية، كما تشمل طرق وخطوات إعادة تدويرها المختلفة تركز هذه المواصفة على المخلفات المستخدمة في إنتاج المنسوجات، ومن ثم فإن التعاريف الإضافية التالية مفيدة لفهم هذه المواصفة.

وعرفت المواصفة المواد الخام الأولية بأنها المواد الخام البكر التي يتم زراعتها أو استخراجها من الأرض، وقد يشار إليها أيضا باسم المواد المستردة، والمواد الخام الثانوية بأنها المواد المستصلحة والمواد المستردة، والتي كان من الممكن التخلص منها باعتبارها كفايات أو استخدامها لاستعادة الطاقة، ولكن جمعت واستعيدت باعتبارها كمدخلات مادية بدلا من المواد الأولية الجديدة، لإعادة التدوير قد يشار إليها أيضا باسم المواد المستردة، والمواد قبل الإستهلاك بأنها المواد التي حولت من مجرى النفايات أثناء عملية التصنيع. تستبعد إعادة استخدام المواد

المياه المسنطحة وإعادة استخدامها: إطار متكامل لتقييم المخاطر الصحية وإدارتها

استخدام مياه الصرف الصحي البلدية المستصلحة للعمليات الصناعية والتطبيقات ذات الصلة التي لا تتطلب مياه صالحة للشرب بما في ذلك توليد الطاقة، وتجهيز الأغذية، ولب الورق والورق، وصناعات النفط والغاز.

وتطرت المواصفة إلى أن المكونات في مصدر المياه يمكن أن تحتوي مياه الصرف الصحي البلدية على مسببات الأمراض قد تؤدي إلى تأثيرات سلبية على الصحة العامة والبيئة، وبالتالي فإن المخاطر على صحة الإنسان في تطبيقات إعادة استخدام المياه غير الصالحة للشرب ترتبط في الغالب بهذه العوامل المرضية.

يمكن أن تحتوي مياه الصرف أيضا على العديد من المكونات الكيميائية ولكن التجربة مع تطبيقات إعادة الاستخدام حتى الآن تشير إلى أن المواد الكيميائية الموجودة في مياه الصرف المستصلحة تتوافق



بشكل عام مع متطلبات جودة مياه الشرب لمعظم المعايير، بما في ذلك الفلزات الثقيلة، والمواد الكيميائية العضوية، والنتيقات، والنواتج الثانوية للتطهير، لذلك على الرغم من أنه في ظل ظروف معينة، مثل حوادث الانسكابات، والمخلفات الصناعية في الصرف، يمكن أن تشكل هذه المكونات خطرا، إلا أن هذا الموضوع خارج نطاق هذه المواصفة.

أصدرت هيئة المواصفات والجودة المواصفة القياسية المصرية رقم (2025/9196) الخاصة بالإرشادات الفنية لتقييم وإدارة المخاطر الصحية المرتبطة بمسببات الأمراض الموجودة في المياه المستصلحة، والتي من المتوقع أن تكون ناتجة عن استخدام المياه المستصلحة أو عن إنتاجها وتخزينها ونقلها.

وتطبق هذه المواصفة على استخدام المياه المستصلحة من أي مصدر مائي (أي الصرف الخام الصحي، مياه الصرف البلدية المستصلحة، مياه الصرف الصناعي، مياه الأمطار التي يحتفل أن تتأثر بها مياه الصرف) وذلك لأغراض إعادة الاستخدام غير الصالحة للشرب. وذكرت المواصفة الاستخدامات الحضرية: تشمل الاستخدامات الحضرية استخدام المياه المستصلحة للتطبيقات غير الصالحة للشرب في البيئات البلدية بما في ذلك الحدائق والمنتزهات وري ملاعب الجولف، وري المسطحات الخضراء، ومكافحة الحرائق، وكسح المراض. وكذلك الاستخدامات الترفيهية والبيئية: تشمل الاستخدامات الترفيهية استخدام المياه المستصلحة في خزانات لا يفرض فيه أي قيود على أنشطة الاستجمام بالمياه التي تلامس الجسم. تشمل الاستخدامات البيئية استخدام المياه المستصلحة لإنشاء المسطحات المائية أو تحسينها أو زيادتها، بما في ذلك الأراضي الرطبة أو البيئات المائية أو مجرى مائي، كما ذكرت المواصفة الاستخدامات الصناعية: تشمل الاستخدامات الصناعية

تعزيز الثقة في تجارة المنتجات الزراعية و المصنعة مع الاردن

تلعب انترتك دورًا محوريًا كشريك موثوق في خدمات التحقق والتقييم، حيث تم اعتمادها من قبل وزارة الزراعة الأردنية ضمن برنامج اعتماد المنتجات الزراعية.

ومن خلال هذا الدور، تساهم في التأكد من مطابقة الواردات الزراعية للمعايير المطلوبة، بما يدعم سلامة المنتجات ويسهل حركة التجارة عبر الحدود.

المنتجات الخاضعة للرقابة تشمل:

- المانجو 🍌
- الجوافة 🍊
- الموالح 🍋
- الجميد ❄️
- جبنة الحلوم 🧀
- الجبن المشموليه 🧀
- الأسماك الطازجة والمبردة 🐟

من خلال إصدار شهادات المطابقة، تضمن انترتك التزام المنتجات بأعلى معايير الجودة، مما يعزز الثقة بين الشركاء التجاريين ويدعم انسيابية التبادل التجاري

للمزيد من المعلومات

+20 (0)2 448 128 44 / 45 / 46



info.government@intertek.com



intertek.com/government/product-conformity/agricultural-products-certification-programme-to-jordan/





الجودة في العالم

النسخة الجديدة من معيار البيئة ISO 14001 يعزز الأداء البيئي والاستدامة ويواكب التحديات العالمية الحديثة

البيئية، إذ توفر إطاراً منهجياً يساعد المؤسسات على تحديد تأثيراتها البيئية والتحكم فيها وتحسين أدائها البيئي بصورة مستمرة، مع ضمان الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الصلة. ويشمل هذا الإطار العديد من الجوانب المهمة، مثل ترشيد استخدام الموارد والطاقة، وإدارة المخلفات، والحد من الانبعاثات، ومراقبة الأداء البيئي، وتعزيز التواصل مع أصحاب المصلحة بشأن الالتزامات البيئية للمؤسسة.

وتكتسب المواصفة أهمية متزايدة في ظل ارتفاع توقعات الجهات التنظيمية والعملاء والمستثمرين وسلاسل التوريد، حيث توفر منهجية متكاملة تساعد المؤسسات على تحسين الأداء البيئي بصورة قابلة للقياس، وتقليل النفقات واستهلاك الموارد، وتعزيز الامتثال للتشريعات، وإدارة المخاطر البيئية، وخفض التكاليف التشغيلية، وتعزيز ثقة العملاء وأصحاب المصلحة، فضلاً عن دعم القدرة التنافسية والنفوذ إلى الأسواق

الطبيعية، إلى جانب تعزيز الاهتمام بالمتطلبات البيئية عبر سلاسل الإمداد والتوريد، وهو ما يعكس التطور الكبير في التوقعات البيئية خلال العقد الماضي، ويعزز من موثوقية واتساق تطبيق أنظمة الإدارة البيئية على المستوى الدولي. ومنحت المنظمة الدولية للقياس والمؤسسات الحاصلة على شهادات المطابقة وفق الإصدار السابق ISO

أصدرت المنظمة الدولية للقياس المنظمة الدولية للقياس (ISO) خلال شهر أبريل ٢٠٢٦ الإصدار الجديد من المواصفة الدولية ISO 14001:2026 الخاصة بأنظمة الإدارة البيئية، وذلك في أول تحديث شامل للمواصفة منذ أكثر من عشر سنوات، في خطوة تعكس الاهتمام العالمي المتزايد بتعزيز الاستدامة



The new edition
of ISO 14001 is here.

Find out more at [iso.org/14001](https://www.iso.org/14001)



وتحسين الأداء البيئي للمؤسسات في مختلف القطاعات.

وجاء الإصدار الجديد نتيجة أعمال اللجنة الفنية ISO/TC 207، المسؤولة عن إعداد المواصفة، والتي أكدت أن التعديلات الجديدة تمثل تطويراً وتحسيناً للمحتوى القائم، وليس إعادة صياغة جذرية للمعيار، بما يساهم في زيادة وضوح النصوص وتسهيل تفسيرها وترجمتها وتطبيقها بصورة أكثر كفاءة. ويركز الإصدار الجديد على تعزيز التوافق مع البنية المنسقة لمعايير أنظمة الإدارة الصادرة عن المنظمة الدولية للقياس، بما يتيح للمؤسسات دمج نظام الإدارة البيئية بسهولة مع أنظمة الإدارة الأخرى، كما يوفر صياغة أكثر وضوحاً وسهولة في الاستخدام، ويشجع المؤسسات على تبني نهج استراتيجي أكثر فاعلية في إدارة الجوانب البيئية. كما يتواءم الإصدار الجديد بشكل أكبر مع القضايا البيئية العالمية المعاصرة، وفي مقدمتها تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والإدارة المستدامة للموارد

العالمية.

ويؤكد الإصدار الجديد ISO 14001:2026 أن الإدارة البيئية لم تعد مجرد التزام تنظيمي، بل أصبحت عنصراً أساسياً في تحقيق الاستدامة وتعزيز كفاءة الأعمال، من خلال إطار أكثر وضوحاً ومرونة وتوافقاً مع التحديات البيئية والاقتصادية الراهنة والمستقبلية.

14001:2015 فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات لانتقال إلى الإصدار الجديد ISO 14001:2026، بما يتيح لها الوقت الكافي لمراجعة أنظمتها البيئية وتحديث الإجراءات والسياسات ذات الصلة والاستعداد لعمليات التدقيق الخاصة بالانتقال.

وتعد ISO 14001 المعيار الدولي الأكثر اعتماداً في مجال أنظمة الإدارة

الاجتماع السادس لفريق العمل المكلف بإعداد اللائحة الفنية العربية الخاصة بلعب الأطفال



عقدت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييم والتعدين الأربعاء ١٣ مايو ٢٠٢٦، عبر تقنية الاتصال عن بعد «الاجتماع السادس لفريق العمل المكلف بإعداد اللائحة الفنية العربية الخاصة بلعب الأطفال».

شارك في هذا الاجتماع الذي ترأسته المملكة العربية السعودية، ممثلو الدول العربية التالية: الجمهورية التونسية، سلطنة عمان، دولة فلسطين، جمهورية مصر العربية.

وتناول الاجتماع مناقشة البند الخاص بإجراءات تقييم المطابقة استناداً إلى الدليل الإرشادي العربي لنماذج تقييم المطابقة المعتمد من قبل اللجنة العربية العليا للتقييم خلال اجتماعها (٦١) المنعقد بالرباط - المملكة المغربية خلال الفترة ١١-١٢ فبراير ٢٠٢٦، وقد خلص النقاش إلى التوافق بشأن تعميم مسودة اللائحة على الدول العربية.

جبر النعيمي يباشر عمله رئيساً لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون

التشييد ومواد البناء، الكهربائية والإلكترونية بالهيئة العامة القطرية للمواصفات والتقييس، وعضو لجنة كود البناء الخليجي بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعضو لجنة دعم تنافسية المنتجات الوطنية ومكافحة الممارسات الضارة بها في التجارة الدولية. كما مثل دولة قطر في اللجنة الدولية للمواصفات الكهروتقنية والمنظمة الدولية للمترولوجيا، وهيئة الدستور الغذائي، وكذلك في منتديات هيئة التقييس لدول مجلس التعاون والاجتماعات والمعارض الإقليمية والدولية المعنية بالتقييس، بالإضافة إلى تمثيل الهيئة العامة القطرية للمواصفات والتقييس في المفاوضات مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية.

وسوف تسهم الخبرة الواسعة التي يتمتع بها سعادة المهندس جبر النعيمي في مجال التقييس في مواصلة النجاحات والحفاظ على المكتسبات السابقة للهيئة وتطوير منظومة أعمالها، والاستمرار في دعم مسيرة العمل الخليجي المشترك، وتعزيز البنية التحتية للتقييس والجودة في الدول الأعضاء بما يحقق الغايات الاستراتيجية والأهداف المنشودة.

وتجدر الإشارة إلى أن هيئة التقييس لدول مجلس التعاون تمارس نشاطها في مجالات التقييس المختلفة، وتهدف إلى

توحيد أنشطة التقييس المختلفة ومتابعة تطبيقها والالتزام بها بالتعاون والتنسيق مع أجهزة التقييس بدول المجلس، وبما يساهم في تنمية التجارة بينها، وحماية المستهلك والبيئة والصحة العامة، وتشجيع الصناعات والمنتجات الخليجية بما يحقق دعم الاقتصاد الخليجي.

تولي المهندس جبر محمد النعيمي مهام عمله الجديد رئيساً لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بموجب قرار اللجنة الوزارية لشؤون التقييس لدول مجلس التعاون.

وكانت اللجنة الوزارية لشؤون التقييس والتي تضم وزراء التجارة والصناعة المعنيين بشؤون التقييس بالدول الأعضاء، أقرت في اجتماعها الحادي عشر الذي عقد بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠٢٦م عن بعد، تسمية ممثل دولة قطر لشغل منصب رئيس هيئة التقييس لدول مجلس التعاون اعتباراً من ٣ مايو ٢٠٢٦م.

وقد تدرج في العديد من المناصب الإدارية المهمة منها تكليفه بتسيير أعمال وشؤون الهيئة العامة القطرية

للمواصفات والتقييس خلال الفترة أكتوبر ٢٠٢٥م وحتى أبريل ٢٠٢٦م، بالإضافة إلى منصب مدير إدارة المواصفات والمقاييس في الهيئة خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٦م، وقبلها رئيساً لقسم المواصفات الهندسية ٢٠١٠ - ٢٠١٨م، ورئيساً لقسم المواصفات الميكانيكية ٢٠٠٧-٢٠١٠م، ورئيساً لوحدة المعلومات الفنية والعلاقات الدولية ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧م.

وشغل المهندس جبر النعيمي أيضاً منصب رئيس اللجنة العامة للمواصفات الخليجية لعام ٢٠٢٤م، وعضو اللجنة لعدة سنوات،

ورئيس اللجنة الفنية الخليجية للمواصفات الغذائية والزراعية، وكذلك رئيس لجنة إعداد استراتيجية الهيئة العامة القطرية للمواصفات والتقييس (٢٠٢٥ - ٢٠٣٠)، ورئيس اللجنة العليا لمنح علامة الجودة القطرية - الهيئة العامة القطرية للمواصفات والتقييس، بالإضافة إلى رئاسة عدد من اللجان الفنية الوطنية المتخصصة في قطاع الغذاء،





الجودة في العالم

برئاسة جمهورية مصر العربية عقدت أعمال

الفاصلة بين دورتي المجلس، وكذلك سيتم مناقشة عدد من الموضوعات المالية والإدارية وأيضاً مشروع جدول أعمال الدورة الـ ٢٩ للجمعية العامة للمنظمة، التي ستعقد خلال الفترة ١٤-١٦ يوليو ٢٠٢٦ بدولة ليبيا.

انعقدت أعمال الدورة التاسعة والسنتين للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين بمقرها بمدينة الرباط - المملكة المغربية خلال الفترة ١٢-١٤ مايو ٢٠٢٦، بمشاركة وفود دول عربية حضورياً و عبر تقنية الاتصال عن بعد، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ممثلة في المستشار الأستاذ صلاح الدين الشميري / إدارة المنظمات والاتحادات العربية.

وخلال الجلسة الافتتاحية سلم الأستاذ شملان حمود الجعيدلي - مدير عام الهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت رئاسة الدورة لسفير جمهورية مصر العربية لدى المملكة المغربية أحمد نهاد عبد اللطيف، ممثلاً عن وزير الصناعة بجمهورية مصر العربية.

وتقدم المهندس عادل صقر الصقر المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين خلال كلمته في افتتاح أعمال هذه الدورة برفع أسمى آيات الشكر والتقدير لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله على عنايته ورعايته للمنظمة وتوجيهاته السديدة لحكومته الرشيدة لتقديم الدعم الدائم لأنشطتها وفعاليتها وأيضاً لكافة الدول العربية على جهودها المقدره في تعزيز مسيرة المنظمة، وبما يمكن من تنفيذ برامج عملها في أحسن الظروف.

وأكد المدير العام أنه في ظل تصاعد التوترات الإقليمية، والهجمات الإيرانية السافرة على دول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية وما تشهده المنطقة العربية من ظروف استثنائية ألقت بآثارها على العديد من المجالات، ولا سيما القطاع الصناعي وما يرتبط به من

سلاسل الإمداد والتوريد الإقليمية، قامت المنظمة باتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير في مجال اختصاصها للمساهمة في مواجهة الآثار الناجمة عن تداعياتها وبما يمكن من تعزيز مقومات التكامل الصناعي والتعديني العربي. كما

قامت المنظمة بالتواصل ومخاطبة العديد من المنظمات الإقليمية والدولية لتنسيق المواقف وإيجاد حلول واقعية وبما يحقق تطلعات دولنا العربية. وأوضح الصقر أن هذه الدورة تناقش عدداً من الموضوعات والمبادرات والبرامج الفنية ضمن مجالات عمل المنظمة (الصناعة، التقييس والتعدين)، مؤكداً أنه تم تنفيذ العديد من الفعاليات والأنشطة خلال الفترة

وأشار إلى تبني أصحاب الوزراء خلال اجتماعهم الاستثنائي للجمعية العامة للمنظمة المنعقد بمدينة الرياض، خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٥ استراتيجية التكامل الصناعي العربي ٢٠٢٥-٢٠٣٥ التي تم إعدادها بالتعاون والشراكة بين المنظمة ومنظمة الخليج للإستشارات الصناعية، بما يمكن من وضع رؤية مستقبلية لتطوير القطاع الصناعي

اجتماع (69) للمجلس التنفيذي للمنظمة



الـدورة الـ٦٩ للمجلس التنفيذي للإيدسـمو

يسهم في الإرتقاء بتطوير الكفاءات والموارد البشرية و يلبي احتياجات القطاعات الصناعية والتعدينية في الدول العربية.

فيما نقل سعادة المستشار الأستاذ صلاح الدين الشميري، ممثل إدارة المنظمات والاتحادات العربية- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تحيات معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وسعادة السفير د. علي بن إبراهيم المالكي، الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية، وتمنياتها لهذا الإجتماع بالنجاح في الخروج بنتائج تدعم المنظمة، مشيدا ب «الدور الفاعل الذي تضطلع به المنظمة، وبالجهود المخلصة التي يبذلها سعادة المدير العام وكافة الكوادر العاملة بها، في تطوير برامجها وتفعيل أنشطتها وتعزيز حضورها العربي والإقليمي، بما يسهم في خدمة أهداف العمل العربي المشترك، ودعم تطلعات الدول العربية نحو تنمية صناعية وتعدينية أكثر تكاملا واستدامة».

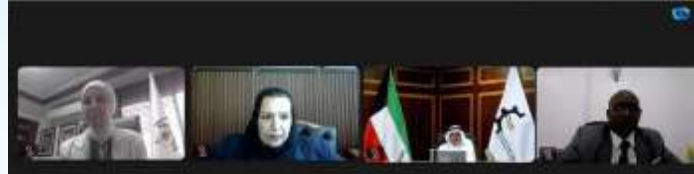
وأوضح أن الأمانة العامة تتابع بإهتمام جهود المنظمة في مجالات بناء القدرات العربية، وتأهيل الكفاءات الفنية وفي دعم تنفيذ إستراتيجية التكامل الصناعي العربي، وتعزيز سلاسل القيمة الصناعية والتعدينية العربية، وتطوير البنية التحتية للجودة والتفقيس، إلى جانب المبادرات المرتبطة بالتحول الرقمي والصناعة الذكية والمعادن الإستراتيجية، مؤكدا أن جميع هذه الملفات تكتسب أهمية متزايدة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية المتسارعة، وتسهم في دعم مسارات التنمية المستدامة، ورفع تنافسية الاقتصاد العربي، وتعزيز مقومات التكامل الاقتصادي العربي المنشود.

بما يشكل ركيزة رقمية مهمة لدعم اتخاذ القرار، وتعزيز تبادل البيانات والمعلومات وتحليلها، ويعزز بناء قاعدة صناعية عربية متقدمة وفاعلة.

ومن جانبه، توجه سعادة السفير المصري لدى المملكة المغربية أحمد نهاد عبد اللطيف بالشكر للمنظمة وعلى رأسها سعادة المدير العام ولجميع العاملين على الجهود القيمة في تنفيذ الأنشطة والبرامج وبما يحقق التكامل الاقتصادي العربي في مجالات عملها، كما تقدم بالشكر الجليل لسعادة الأستاذ شملان حمود الجعيدلي على رئاسته وحسن إدارته لأعمال الدورة السابقة وحرصه على متابعة قراراتها ولجميع أصحاب السعادة أعضاء المجلس التنفيذي وللأمانة العامة لجامعة الدول العربية على تعاونهم وجهودهم المقدر في دعم أنشطة المنظمة لتحقيق أهدافها

في المنطقة العربية ويسهم في تعزيز أسس ودعائم التنمية الاقتصادية الشاملة.

وفي ظل ما يشهده العالم من تطور متسارع في مجالات التحول الرقمي، أبرز المدير العام أن المنظمة حرصت



المنشودة.

على مواكبة هذه المستجدات من خلال الإهتمام بالصناعات المستقبلية، ولا سيما تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما تمثله من قيمة مضافة تسهم في تعزيز القدرة التنافسية وتحقيق الاستدامة. مضيفا أن المنظمة عملت على إدماج هذه التقنيات ضمن مبادراتها وبرامجها الفنية المختلفة، المتمثلة في المنصات الإلكترونية والمكتبات الرقمية والمؤشرات الصناعية،

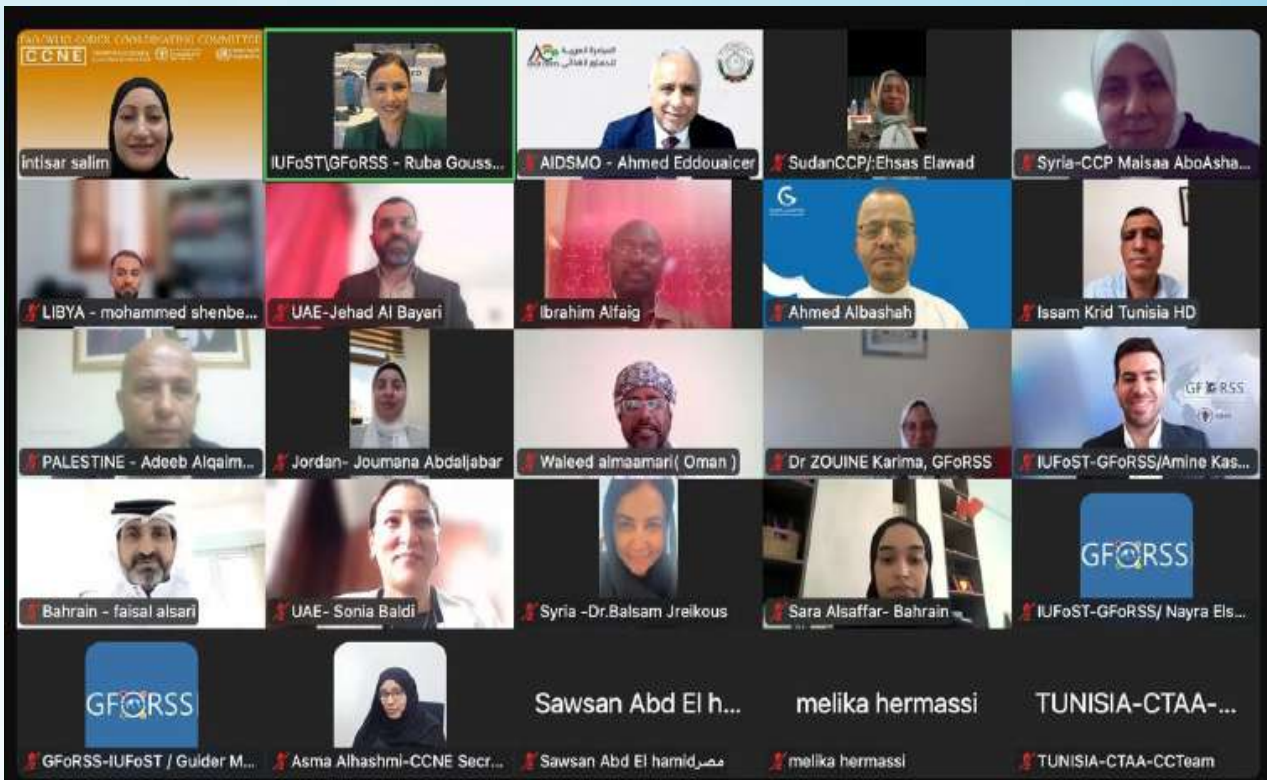


الجودة في العالم

الاجتماع التاسع والأربعون لنقاط اتصال الدول العربية في هيئة الدستور الغذائي

الدورة (٤٩) للجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية (CCFL). حيث تم تقديم واستعراض مرئيات فريق عمل الخبراء العرب مع التركيز على المقترحات الفنية المقدمة من قبل كل من: مصر، الأردن، الإمارات، اليمن، ليبيا، تونس، البحرين، وقطر.

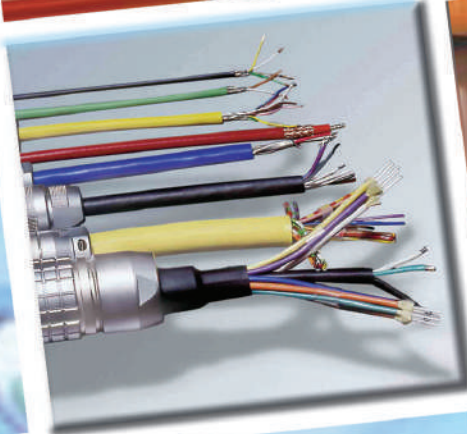
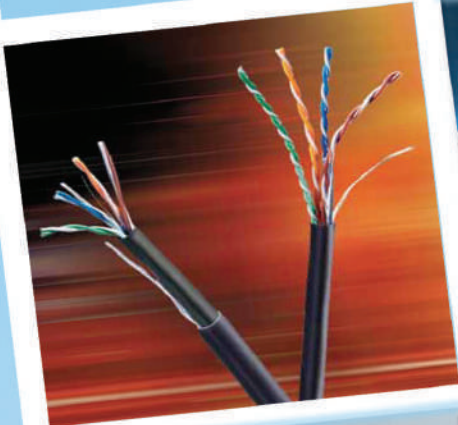
عقدت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين خلال شهر مايو الماضي عبر تقنية الاتصال عن بُعد، الاجتماع التاسع والأربعون لنقاط اتصال الدول العربية في هيئة الدستور الغذائي، وذلك في إطار التحضير للدورة التاسعة والأربعين للجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية (CCFL)..



كما شهد الاجتماع استعراض الملحق رقم (٣) الخاص بالمنهجية المتبعة لإعداد «وثائق قاعات المؤتمرات (CRDs)» ضمن إطار المبادرة العربية للدستور الغذائي، لتعزيز كفاءة التنسيق العربي في المحافل الدولية.

وفي ختام الاجتماع، أكد المشاركون على أهمية مواصلة التنسيق والتشاور بين الدول العربية، بما يعزز من حضورها وتأثيرها في أعمال الدستور الغذائي، ويسهم في مواكبة التحديات المتسارعة في مجال سلامة الأغذية على المستوى الدولي.

وشهد الاجتماع مشاركة نحو ٥٥ خبيراً يمثلون عدداً من الدول العربية التالية: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية، بالإضافة إلى المنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية (GFoRSS) وهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GSO) وركز الاجتماع على استعراض بنود جدول أعمال



Thermoplastic Cables extremely flexible, constructed with conductor size 0.3 mm, for all sizes (from 1 mm² to 240 mm²).

Flexible wires and cables for automotive, home appliances operating at high temperature usage up to 125

Solid copper wires PVC insulated non flammable for buildings and resorts, (from 1 mm² to 300 mm²).

Electrical polyethylene Pipes sizes from 13 mm to 29 mm.

Solid Copper cables PVC insulated 1 kv up to 3*240+120

Control wires and cables for electrical control cabinet's producers from 5 core to 24 cores.

الشركة حاصلة على :



سلكو بلاست للكابلات (ش.م.م.)
SELCOPLAST CABLES CO. (S.A.E)



علامة الجودة المصرية



الأيزو ٩٠٠١

Factory: 10th of Ramadan City - Industrial Zone B4
Sales department

02-22357861, 02-22356917, 02-22355416

Fax: 02-22338137

www.selcoplastcables.com

E-mail: selco@link.net

«المواصفات والجودة» ننظم برنامجاً تدريبياً منحصباً حول تقنيات فحص الأغذية والاختبارات المعملية لرفع كفاءة الكوادر الوطنية



المختبر



للمختبرات من داخل المعامل المعتمدة إلى التطبيق العملي، بما يُمكن المتدربين من اكتساب مهارات دقيقة واحترافية. وأضاف صوفي أن الهيئة تعمل على إعداد كوادر فنية مؤهلة قادرة على اتخاذ القرار وتحمل مسؤولية جودة وسلامة المنتج، وفقاً لأحدث الممارسات الدولية، مؤكداً استمرار الهيئة في تطوير منظومة التدريب، والتوسع في الشراكات مع المؤسسات العلمية والبحثية، دعماً للصناعة الوطنية وتعزيزاً لفرص التصدير.

نظم المعهد القومي للجودة التابع للهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة برنامجاً تدريبياً بعنوان «تقنيات فحص الأغذية والاختبارات المعملية» بفرع الهيئة بالإسكندرية، في إطار تفعيل بروتوكول التعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري (معهد الإنتاجية والجودة) وبالتعاون مع نقابة الزراعيين حيث استهدف تدريب الدفعة الخامسة من دبلومة سلامة الغذاء.

وشهد البرنامج تنفيذ تدريب عملي مكثف داخل معامل كيمياء الأغذية، واختبارات المياه، ومعامل الميكروبيولوجي، وتدريب على أساسيات التحليل وطرق الاختبار المعملية، والتعامل مع أحدث الأجهزة، مثل FT-NIR وKjeldahl، إلى جانب التدريب المتقدم على جهاز PCR، بما يعكس الإمكانيات المعملية المتطورة لفرع باب ١٤، باعتباره أحد أهم الأذرع الفنية للهيئة في مجال الفحص والاختبار، إلى جانب تعريف المتدربين بأنشطة الهيئة ودورها في دعم منظومة الجودة، ونقل الخبرات التطبيقية للكوادر الوطنية، خاصة في مجال سلامة الغذاء.

وأكد الدكتور خالد صوفي رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، أن سلامة الغذاء تمثل أحد المحاور الأساسية لحماية صحة المواطن، وتعزيز تنافسية المنتج المصري في الأسواق العالمية، مشيراً إلى أن البرامج التدريبية المتخصصة التي تنفذها الهيئة تمثل نقلاً حقيقياً



معامل الغزل والنسيج لدعم الصناعة الوطنية ونتحقيق التنمية المسندة

م/ حسين أحمد

القطاع الخاص المحلي والأجنبي وفق أسس تجارية واقتصادية واضحة، وإعادة تأهيل الأصول وتطوير تكنولوجيا اختبارات الغزل والنسيج، والاستثمار في تدريب وتأهيل الكوادر البشرية. بالإضافة إلى ذلك فإن الاستراتيجية تتضمن أيضا حكومة الإجراءات وتعزيز أنظمة السلامة والصحة المهنية وتطوير منظومة الاستدامة وحماية البيئة وتعزيز الرقابة الداخلية والنزاهة والمساءلة وتوكيد الجودة وبناء ثقافة إدارة التغيير وتطوير بنية تكنولوجيا المعلومات وتطبيق نظام تخطيط وإدارة الموارد، وذلك في إطار تطبيق محاور الاستراتيجية التي تتبناها الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة للنهوض بأداء معامل الغزل والنسيج التابعة لها بجميع فروعها.

إن هذه الملف يحظى باهتمام ودعم القيادة السياسية، ومتابعة مستمرة من قبل السيد الدكتور خالد حسن صوفي رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ورئيس المنظمة العالمية للتقييس ISO، ومن هنا نؤكد أننا سنكون دوما على العهد سندا وداعما للدولة ومؤسساتها وأولويات شعبها وأحد أهم أدوات قوتها الناعمة، من خلال معامل الغزل والنسيج المتطورة تثقيفاً وتنويراً وتوعياً، كما نؤكد على استمرار ممارسة الدور الوطني المعتمد وتكثيف الجهود في الوقت الراهن لمواجهة التحديات التي نواجهها من خلال تبني منطق الفكر المبني على المخاطر وتنامي دور هذه المعامل في ظل الأوضاع المتأزمة التي يعيشها العالم في الوقت الراهن وخاصة منطقة الشرق و نحن في الهيئة على أتم الاستعداد لتعزيز التعاون والتنسيق المشترك مع كل الجهات ذات الصلة في هذه الملف في إطار العمل التكاملية والتنسيقية بين مؤسسات الدولة.

وأخيرا فإن النقلة النوعية التي نشهدها الآن في تطوير صناعة الغزل والنسيج، والتي انطلقت بشركات وكيانات ومصانع عملاقة تمثل أهمها في المصنع الأكبر عالميا للغزل في المحلة الكبرى، نؤكد على دعم معامل الغزل والنسيج بالهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة للمشروعات الرائدة المعنية



بتطوير وتوطين التكنولوجيا الصناعية والتحول الأخضر في صناعة الغزل والنسيج على مستوى الجمهورية، واستخدام أحدث التكنولوجيات العالمية، بهدف استعادة الريادة المصرية عالميا في هذه الصناعة وتعظيم الطاقات الإنتاجية وتطبيق أعلى معايير الجودة في المنتجات والكفاءة التشغيلية.

تعد استراتيجية العمل التي تنتهجها معامل الغزل والنسيج بالهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة من الاستراتيجيات التي تعمل على إصلاح شامل وممنهج لقطاع المنسوجات في ربوع جمهورية مصر العربية للنهوض بأدائها وتعزيز استدامتها، حيث تثبتت من ثلاثة مرجعيات رئيسية هي «رؤية مصر ٢٠٣٠»، وبرنامج عمل الحكومة، والاعتمادية الدولية طبقا لأعلى المعايير العالمية وأحدث المواصفات القياسية الدولية.



وتستمد هذه الاستراتيجية قوتها لما للهيئة من فروع على مستوى جمهورية مصر العربية بداية من المقر الرئيسي بالألميرية ثم فرعها العريق المتواجد بمنطقة رمسيس ثم العين السخنة وبور فؤاد والاسكندرية واسيوط وسفاجا ومدينة نصر بالمنطقة الحرة وغيرها من الفروع

الأخرى المتواجدة في شتى النواحي المختلفة بجمهورية مصر العربية الأمر الذي يجعلها قادرة على خدمة جميع الشركات العاملة بمجال المنسوجات متعدد الأوجه سواء كانت هذه المنسوجات في صورة ملابس جاهزة أو غزل أو مفروشات أو اقمشة التريكو أو المنتجات النسيجية الطبية أو ملابس الحماية الشخصية أو السجاد وأغطية الارضيات وغيرها من الأوجه المختلفة الأخرى الكثيرة والمتعددة والمتنوعة للمنتجات النسيجية

وعلى الناحية الأخرى تركز هذه الاستراتيجية على محاور وأهداف رئيسية منها تعظيم العائد على أصول الدولة وحوكمتها وزيادة القدرة التنافسية، من خلال حسن استغلال الطاقات والأجهزة المعملية الحديثة وتعظيم الاستفادة من هذه الأصول لتحسين وتطوير انتاج الشركات العاملة في مجال المنسوجات من جهة وكذلك الحفاظ على رأس مال هذه الشركات من جهة أخرى وذلك من خلال نتائج دقيقة ومعتمدة دوليا تجعل هذه الشركات قادرة على تجنب العيوب التي قد تظهر أثناء العمل في خطوط الانتاج المستمر، بالإضافة إلى قدرة هذه الشركات على دراسة الأسواق محليا ودوليا وإحلال الواردات وفتح أسواق جديدة وتنمية الصادرات، والمتابعة الدورية لمؤشرات قياس الأداء والتحول الرقمي.

كما أن هذه الاستراتيجية تهدف إلى رفع الكفاءة الفنية والبشرية ومواصلة تنفيذ سياسة الدولة من خلال تحديث وتوطين هذه الصناعات وتطوير نظم الإدارة وجذب استثمارات مباشرة، وتوسيع قاعدة الشركات مع

منظومة متكاملة بمعمل الأغذية

لضمان الجودة وسلامة الغذاء ودعم الإقتصاد الوطني

د/ عبد الحميد رمزي



المختبر



يُعد معمل الأغذية بالإدارة المركزية للمواد العضوية وغير العضوية والمواد الخطرة أحد الركائز الأساسية في منظومة الرقابة على الأغذية في مصر، حيث يضطلع بدور محوري في تقييم جودة وسلامة المنتجات الغذائية المتداولة محلياً والموجهة للتصدير والاستيراد. ويستعرض المعمل من خلال دوره الفني والتنظيمي آليات العمل التحليلي المعتمدة، معتمداً على تقنيات تحليلية متقدمة ومعايير قياسية دولية، بما يعزز موثوقية النتائج وقبولها على المستويين المحلي والدولي. كما يمثل نموذجاً متكاملاً للمعامل الحكومية المتخصصة في مجال سلامة الغذاء، إذ يجمع بين الخبرة الفنية والتطبيق العملي وفق أحدث المعايير الدولية، ويُعد تطوير قدراته التحليلية واستمرار اعتماده الدولي من العوامل الأساسية لتعزيز دوره في حماية الصحة العامة ودعم الإقتصاد الوطني.

تعد سلامة الغذاء من القضايا الحيوية المرتبطة بالصحة العامة والتنمية الاقتصادية. وفي هذا الإطار، يلعب معمل الأغذية دوراً تاريخياً معتمداً لإجراء الفحوص والتحليلات الكيميائية. ويأتي معمل الأغذية كأحد أهم الأقسام الفنية، حيث يختص بتقييم جودة وسلامة المنتجات الغذائية وفقاً للمواصفات القياسية المعتمدة.

يعتمد معمل الأغذية على مجموعة من المنهجيات التحليلية القياسية، تشمل:

التحليلات الفيزيائية والكيميائية وكثير من الاختبارات المعملية لتقدير المحتوى الرطوبي، الرماد، الدهون، البروتين،



والسكريات .
مؤشرات الجودة مثل رقم الحموضة، رقم البيروكسيد، وثبات الأكسدة

الكشف عن الغش IR-GC - HPLC - UV-Vis تجرى التحاليل باستخدام أجهزة متقدمة مثل باستخدام تقنيات باحث الاجهزة العلمية

تحليل الملوثات مع تطبيق إجراءات ضبط الجودة الداخلية والخارجية بما في ذلك المعادن الثقيلة وبقايا المبيدات النتائج والمناقشة تشير البيانات التشغيلية إلى أن معمل الأغذية يقوم بتحليل عدد كبير من العينات سنوياً، تشمل منتجات محلية ومستوردات. وقد أسهمت هذه التحاليل في الكشف المبكر عن المنتجات غير المطابقة، الحد من تداول الأغذية المغشوشة أو الملوثة، دعم الجهات الرقابية في اتخاذ القرارات الفنية، كما أظهرت النتائج توافقاً عالياً مع المعايير الدولية، مما يعزز الثقة في نتائج المعمل .

يعمل المعمل بالتكامل مع الجهات الرقابية المختلفة، حيث يدعم عمليات التفتيش وسحب العينات من الأسواق، يساهم في تقييم الشحنات الغذائية المستوردة، يوفر تقارير فنية معتمدة للاستخدام القانوني ويمثل ذلك عنصراً أساسياً في منظومة حماية المستهلك .

يسعى المعمل إلى تحقيق متطلبات ISO/IEC 17025 من خلال تطبيق نظم إدارة الجودة، المعايير الدورية للأجهزة، تدريب الكوادر الفنية يساهم ذلك في ضمان دقة النتائج وقابليتها للاعتراف الدولي.

معمل المنظفات والصابون مرجعية علمية لضبط جودة المنتجات الكيماوية اليومية

محمد سعد



التواليت، وصابون الجلوسرين، وصابون الأطفال، إلى جانب الصابون البلدي والطبي. وتجرى هذه الاختبارات وفقاً لأحدث إصدارات المواصفات القياسية المصرية، مع إمكانية تطبيق المواصفات الأجنبية والدولية كمواصفات ISO،

ASTM والمعايير الأوروبية (EN)، بما يلي متطلبات التصدير ويؤكد اشتراطات الأسواق العالمية، كما يشارك المعمل في إعداد وتحديث المواصفات القياسية المصرية، في إطار دوره العلمي والفني في تطوير منظومة التقييس.

مثل المعمل ذراعاً فنياً داعماً للعديد من الجهات الحكومية والصناعية، حيث يقدم خدماته لمصنعي المنظفات والصابون، والجهات الرقابية، والمستوردين والمصدرين، بما يساهم في إحكام منظومة الرقابة على جودة المنتجات المتداولة في السوق المصري. كما يمكن المصنعين من التحقق من مطابقة منتجاتهم للمواصفات القياسية، بما يعزز قدرتهم التنافسية محلياً ودولياً.

يعد معمل المنظفات والصابون الأغذية بالإدارة المركزية للمواد العضوية وغير العضوية والمواد الخطرة برمسيس التابع للهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة أحد الركائز الفنية المتخصصة في مجال تقييم جودة المنتجات الكيماوية المستخدمة في الحياة اليومية. ويضطلع المعمل بدور حيوي في ضمان سلامة وكفاءة منتجات المنظفات والصابون التي تمس بشكل مباشر صحة المستهلك، وذلك من خلال منظومة متكاملة من الفحوص والتحليلات العملية الدقيقة.

كما يحظى المعمل بإعتماد دولي وفقاً للمواصفة القياسية ISO/IEC 17025، والتي تُعد المرجع العالمي لكفاءة مختبرات الفحص والمعايرة. ويعكس هذا الاعتماد التزام المعمل بتطبيق أعلى معايير الجودة في إجراء الاختبارات، بما يضمن دقة النتائج وموثوقيتها، ويمنح تقاريره الاعتراف على المستويين المحلي والدولي، الأمر الذي يعزز ثقة الجهات الرقابية والصناعية في مخرجاته الفنية.

يتميز المعمل بامتلاكه بنية تحتية متطورة وقدرات فنية متقدمة تمكنه من إجراء مجموعة واسعة من التحاليل الكيماوية والفيزيائية على مختلف أنواع المنظفات، بما في ذلك مساحيق الغسيل للغسالات العادية والأوتوماتيكية، والمنظفات السائلة للأطباق، والمنظفات المطهرة، ومنظفات الأفران والتواليت، ومنتجات العناية بالملابس والمنسوجات. كما يشمل نطاق عمله تحليل جميع أنواع الصابون، سواء الصلب أو السائل، بما في ذلك صابون الغسيل، وصابون

دور معمل إختبارات الجلود في دعم الصناعة المحلية

د / نهاد حمدي

- تحليل كل ما هو جلد طبقاً لأي مواصفة عالمية يطلبها العميل، خاصة للمنتجات المُعدة للتصدير.
- تقديم الإستشارات الفنية إلى جانب أعمال الإختبارات.
بالإضافة أن المعمل يقوم بتدريب طلاب كليات العلوم والجهات المختلفة مثل المصانع والمدابغ وغيرها برسوم رمزية سعياً لإن كون المعمل ركيزة أساسية في صناعة الجلود لمواكبة التطورات والتحديث لمثل هذه الصناعة المهمة.



تم إنشاء معمل الجلود مع بداية إنشاء المعامل المركزية للمواد العضوية وغير العضوية والمواد الخطرة ليرسي أسس الكيمياء، وهو معمل مختص بتحليل الجلود سواء كانت طبيعية أو صناعية طبقاً للمواصفات المحلية والعالمية، وذلك للتأكد من صلاحية الجلد كمنتج بكل أنواعه.

ويقع المعمل ضمن فرع رمسيس، أحد الفروع الحيوية التابعة للهيئة، بما يساهم في تقديم خدماته الفنية لشريحة واسعة من المتعاملين في قلب القاهرة.

ومن أهم الإختبارات التي يجريها المعمل:

- الإختبارات الميكانيكية: وتشمل قياس قوة الشد، ومقاومة التمزق، والإستطالة.
- الإختبارات الكيماوية: مثل نسبة الكروم والزيوت، وإختبار الجودة البيئية والسلامة والصحة.
- إختبارات ثبات اللون: وتشمل إختبار ثبات الصبغة للضوء، والإحتكاك الجاف والرطب، والعرق.
- وتقوم سياسة الإدارة العليا وإدارة المعمل الي التطوير دائماً بالإطلاع على أحدث المواصفات العالمية وتفعيلها بأحدث الأجهزة، حيث أن من أهداف المعمل:
- الإرتقاء بالمنتج المحلي ودعم الصناعات الإقتصادية.

معمل الميكروبيولوجي للأغذية: دقة علمية ندعم الثقة في الغذاء



المختبر

سجلات معتمدة لضمان الشفافية وإمكانية التتبع. ويجري المعمل مجموعة من الاختبارات الميكروبيولوجية الأساسية على سبيل المثال:

• العد الكلي للأحياء الدقيقة (Total Viable Count)

• الكشف عن البكتيريا الممرضة مثل السالمونيلا،

الليستيريا مونوسيتوجينيس وبكتريا الإيشيريشياكولاي

• تقدير الخمائر والفطريات

• اختبارات دلالية مثل (Coliforms) كمؤشر على جودة التداول والنظافة .

الدور المؤسسي للمعمل لا يقتصر على التحليل، بل يمتد إلى:

• الإسهام في تدريب الكوادر ورفع الوعي بممارسات سلامة الغذاء

• دعم إعداد وتحديث المواصفات القياسية المصرية للمنتجات الغذائية

• تقديم الاستشارات الفنية للجهات الصناعية والرقابية

• مساندة تطبيق أنظمة مثل HACCP داخل المنشآت الغذائية

وفي سياق منظومة الجودة الوطنية، يعمل المعمل بالتكامل مع توجّهات الدولة المصرية والجهات المعنية الأخرى كهيئة سلامة الغذاء لضمان أن تكون النتائج

المخبرية أداة موثوقة لدعم القرارات التنظيمية والفنية ، بما يعزز حماية المستهلك ويدعم تنافسية المنتج المصري في الأسواق المحلية والدولية.

وختاماً يمثل معمل ميكروبيولوجيا الأغذية بالهيئة نموذجاً لتطبيق العلم في خدمة المجتمع، حيث تتحول المواصفة إلى ممارسة، والاختبار إلى ضمان حقيقي

لجودة وسلامة الغذاء ، والذي يعمل بصمت خلف الكواليس ليضمن أن ما يصل إلى موائدنا آمن وصحي

، إنه الحارس الخفي الذي لا نراه، لكنه حاضر في كل تفاصيل غذائنا اليومي إنه ليس مجرد معمل، بل

منظومة دقيقة تعمل وفق معايير عالمية لضمان أن يصل إلى المستهلك غذاء آمن يليق بثقته.

في عالم تتسارع فيه وتيرة إنتاج وتداول الأغذية، تبرز أهمية معمل ميكروبيولوجيا الأغذية كأحد أهم خطوط الدفاع الأولى لحماية صحة الإنسان فخلف كل وجبة آمنة، يوجد عمل دقيق وجهود علمية متواصلة لرصد الكائنات الدقيقة التي قد تهدد سلامة الغذاء، أو تؤثر على جودته.

وفي إطار الدور الوطني الذي تقوم به الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة في وضع المواصفات القياسية ومتابعة تطبيقها، يبرز معمل ميكروبيولوجيا الأغذية كأحد أهم الأذرع الفنية الداعمة لمنظومة سلامة الغذاء في مصر، فالمعمل لا يقتصر دوره على إجراء التحاليل الروتينية، بل يمتد ليشكل حلقة وصل بين المواصفة القياسية والتطبيق العملي داخل سلاسل الإنتاج والتداول الغذائي.

يعتمد المعمل في أعماله على مرجعيات دولية معترف بها، وعلى رأسها المواصفات القياسية المصرية والتي تتوافق مع مواصفات منظمة الأيزو حيث تتشرف برئاسة د. خالد صوفى (رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة) لهذه المنظمة، ومن أهم سلسلة المواصفات المرجعية ISO 4833 للعد الكلي، و ISO 6079 للكشف عن السالمونيلا،

و ISO 16649 لتقدير الإيشيريشياكولاي ، كما يلتزم المعمل بمتطلبات ISO/IEC 17025، التي تعد الإطار الحاكم لكفاءة المختبرات من حيث ضبط الجودة، تأهيل الكوادر، تتبع القياسات، وضمان موثوقية النتائج.

وبعد منهجية العمل داخل المعمل الاعتماد على إجراءات تشغيل قياسية (SOPs) تبدأ باستلام العينات وفق نظام تتبع يضمن سلامتها وعدم تلوثها، مروراً بمرحلة التحضير والتخفيفات القياسية، ثم الزرع على الأوساط الغذائية الانتقائية والتفريقية ، ويتم التحضين في ظروف محكمة من حيث درجة الحرارة والزمن، يليها الفحص والتأكد باستخدام الاختبارات البيوكيميائية أو التقنيات الحديثة (Vitek² Compact¹⁰) ، وتوثق جميع الخطوات في



Carrier

لا شيء يفوق الخبرة،
لا شيء يفوق كاريير

XCOOL
inverter



HIGH TEMP COOLING



SMART CONTROL



SMART FLOW



PRECISION ECO



19111

www.miraco.com.eg

وحدة حماية المستهلك بهيئة المواصفات والجودة لدعم حقوق المستهلك وضبط الأسواق



يغطي عمل الوحدة مجموعة واسعة من السلع والمنتجات، بما يعكس شمولية دورها، حيث تشمل: الأجهزة المنزلية مثل الثلاجات، الغسالات، التكييفات، الشاشات، السخانات وغيرها. الأجهزة الإلكترونية مثل الهواتف المحمولة، أجهزة اللاب توب، الطابعات، الساعات والساعات الذكية. منتجات القطاع الكيميائي مثل السيراميك، الرخام، الزجاج، الدهانات، والأثاث. سلع الغزل والنسيج كالمفروشات والمنسوجات. فحص تشطيبات الوحدات السكنية من دهانات وقطاعات الألومنيوم ومكونات البناء المختلفة. الإكسسوارات الشخصية مثل الساعات والنظارات والخلي.

تمثل وحدة حماية المستهلك بهيئة المواصفات والجودة نموذجاً ناجحاً للتكامل بين الخبرة الفنية والرقابة المؤسسية، بما يسهم في تحقيق التوازن داخل الأسواق، وحماية حقوق المستهلكين، ورفع جودة المنتجات المتداولة. كما تعزز هذه الجهود من ثقة المواطنين في الأجهزة الرقابية، وتدعم توجه الدولة نحو بناء اقتصاد قائم على الجودة والمعايير.

تشمل معامل مجهزة بأحدث التقنيات اللازمة لإجراء الفحوص الفنية المتخصصة، ما يعزز من مصداقية التقارير الصادرة عنها ويجعلها مرجعاً فنياً موثقاً.

وخلال شهر مارس 2026، نجحت وحدة حماية المستهلك بالهيئة في فحص وحل عدد 169 شكوى، حيث تم إعداد تقارير فنية بشأنها وإرسالها إلى جهاز حماية المستهلك لإتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية، وهو ما يعكس كفاءة الأداء وسرعة الاستجابة لشكاوى المواطنين.

تعتمد الوحدة على منظومة عمل منظمة ودقيقة في التعامل مع الشكاوى، تبدأ باستقبالها عبر البريد الإلكتروني الحكومي المخصص لذلك، ثم التواصل مع العملاء لإبلاغهم بإجراءات سداد الرسوم اللازمة سواء للانتقال لفحص المنتج في موقعه أو لفحصه داخل الهيئة، وبعد ذلك يتم تشكيل لجنة فنية متخصصة لفحص المنتج محل الشكوى سواء داخلياً أو ميدانياً.

وعقب الانتهاء من الفحص، يتم إعداد تقرير فني معتمد يحدد سبب العطل بدقة، سواء كان ناتجاً عن عيب صناعي أو سوء استخدام، ثم يُرسل التقرير إلى جهاز حماية المستهلك لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة. أما الشكاوى التي يتم حلها، فيتم إغلاقها من خلال إفادة رسمية تُرفع للجهاز.

تعد وحدة المستهلك بالهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة هي وحدة متخصصة لحماية المستهلك لتكون حلقة وصل فنية موثوقة بين المواطن وجهات إنفاذ القانون حيث تقوم هذه الوحدة بدور محوري في فحص السلع محل شكاوى المستهلكين، حيث يقوم خبراء الهيئة بإجراء الفحص الفني الدقيق للمنتجات المشكو منها، وفق أحدث المعايير والمواصفات القياسية، وبعد استكمال الفحص، يتم إعداد تقرير فني معتمد يُرفع إلى جهاز حماية المستهلك، الذي يتولى بدوره إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيال الشكوى، بما يضمن تحقيق العدالة وتحديد المسؤوليات بدقة.

وتستند كفاءة الوحدة إلى ما تمتلكه الهيئة من كوادر بشرية عالية التأهيل، تضم نخبة من الخبراء المتخصصين في مجالات متعددة، يجمعون بين الدراسة الأكاديمية والخبرة العملية الممتدة، كما تحرص الهيئة على تطوير قدراتهم من خلال التدريب المستمر على أحدث الأجهزة العملية، إلى جانب المتابعة الدائمة لأحدث المواصفات القياسية المصرية والدولية، بما يضمن دقة نتائج الفحص ومواكبتها للتطورات العالمية.

ولا يقتصر تميز الوحدة على العنصر البشري فحسب، بل يمتد إلى البنية التحتية المتطورة التي

بدائل صحية نغنيك عن الوجبات الخفيفة المصنعة



(مكسرات فقط).
- الفواكه المجففة بدلاً من الحلوى:
والتي توفر طاقة وأليافاً، بشرط
اختيار الأنواع الخالية من السكر
المضاف.
- الفواكه الطازجة بدلاً من الوجبات
السكرية: مثل التفاح والموز
والبرتقال، وهي غنية بالألياف
والفيتامينات ومضادات الأكسدة.
ما هي الأطعمة فائقة المعالجة؟
تشمل هذه الأطعمة المنتجات التي
تحتوي على مكونات صناعية أو
إضافات كيميائية وكذلك قوائم طويلة
من المكونات غير المألوفة، وغالبا ما
تكون غنية بالسكر والدهون والملح.
والخلاصة أن التحول من الوجبات
المصنعة إلى خيارات طبيعية لا
يتطلب تغييرات جذرية، بل يمكن
تحقيقه بخطوات بسيطة يومية. وهذه
البدائل لا تحسن الصحة فقط، بل
تساعد أيضاً في الحفاظ على وزن
متوازن وتقليل خطر الأمراض
المزمنة.

بمضادات الأكسدة، ما يجعله بديلاً
مثالياً عن الحلوى والبسكويت.
- البيض المسلوق بدلاً من ألواح
البروتين: حيث يوفر البيض بروتينا
عالي الجودة وفيتامينات ومعادن
مهمة.
- المكسرات بدلاً من البسكويت
والمقرمشات: نظرا لأن المكسرات
تحتوي على دهون صحية وألياف
وبروتين، وترتبط بانخفاض خطر
أمراض القلب.
- الزبادي الطبيعي بدلاً من الحبوب
المحلاة: فالزبادي غني بالبروتين
والكالمسيوم والبكتيريا النافعة، ويمكن
إضافة الفواكه إليه لوجبة متكاملة.
- العصائر الطبيعية (سموثي) بدلاً
من المشروبات الجاهزة: ويمكن
تحضيرها من خضروات ورقية أو
فواكه طازجة أو مجمدة لتكون خيارا
مغذيا وسريعا.
- زبدة المكسرات بدلاً من
الصلصات الجاهزة: وتعد خيارا
صحيا لدهن الفواكه أو الخضروات،
بشرط أن تكون مكوناتها بسيطة

توصي الإرشادات الغذائية الحديثة
بتقليل استهلاك الأطعمة فائقة
المعالجة، نظراً لارتباطها بمشكلات
صحية متعددة، وبدلاً من ذلك يمكن
الإعتماد على أطعمة طبيعية بسيطة
توفر قيمة غذائية أعلى وتساعد في
تحسين النظام الغذائي.
وإن استبدال الوجبات الخفيفة
المصنعة بخيارات طبيعية يعد خطوة
فعالة نحو صحة أفضل ويستعرض
التقرير التالي أبرز البدائل البسيطة
والصحية:
- الماء بدلاً من المشروبات
السكرية: حيث تعد المشروبات
الغازية والعصائر الصناعية من
أبرز مصادر السكر. ويمكن استبدالها
بالماء أو الماء الفوار أو ماء مضاف
إليه شرائح فواكه أو نعناع.
- الخضروات الطازجة بدلاً
من الشيبس: مثل الجزر والخيار
والكرف، فهي تمنح قرمشة مماثلة
مع سعرات أقل ودهون وملح أقل.
- التوت بدلاً من الحلويات: إذ يتميز
التوت بحلواته الطبيعية وغناه



٤ خطوات لنحمي نفسك أو الآخرين من الإساءة عبر الإنترنت



أولاً: توثيق الأدلة يجب أن يتم على الفور التقاط صورة للشاشة (سكرين شوت) لكل المحتويات المسيئة حيث إن ذلك يساعد في توثيق الأدلة، حتى لو قام الجاني في وقت لاحق بحذف الصور. ويتعين التأكد من ظهور تاريخ ووقت النشر، واسم المستخدم، وروابط الموقع الإلكتروني، إن أمكن.

ثانياً: الإبلاغ تتضمن أغلب منصات التواصل الاجتماعي (مثل إنستغرام وتيك توك وواتساب) على خاصية الإبلاغ التي تسمح للمستخدم بالإبلاغ عن المحتوى المسيء وطلب حذفه. ولكن يتعين حفظ التقرير الخاص بالشكوى، وذلك عن طريق التقاط صورة للشاشة مثلاً.

ثالثاً: حماية المحتوى الحساس يمكن لأداة «StopNCII» المجانية إنشاء نوع من البصمة الرقمية للصور أو مقاطع الفيديو الحساسة الموجودة على جهاز المستخدم، وهو ما يساعد على منع مشاركتها بدون موافقتك. وتشمل المنصات المشاركة حالياً والمدرجة لدى «StopNCII»: فيسبوك وإنستغرام وتيك توك وريديت وإكس وغيرها.

رابعاً: تقديم شكوى رغم أن تقديم شكوى لدى الشرطة قد لا يكون سهلاً، يجب أن يُنصح به دائماً. ويستحسن طلب مرافقة شخص ما من أجل الدعم النفسي. كما يمكن في الكثير من الدول، التقدم بشكوى عبر الإنترنت.

- والتحرش الإلكتروني، الذي يتضمن قيام شخص ما بإهانة أو تهديد أو تخويف شخص آخر عبر الإنترنت، بصورة ممنهجة. ومن بين الطرق الأخرى لإيذاء شخص ما عبر الإنترنت، نشر بياناته الشخصية الحساسة بدون موافقته، مثل نشر عنوانه أو رقم هاتفه أو مكان عمله، وهو ما يعرف باسم «التشهير الإلكتروني». كما يُعد إنشاء حساب وهمي لشخص ما، شكلاً آخر من أشكال الإساءة الإلكترونية.

ولذلك فإن العنف الرقمي ليس مسألة شخصية ولا جريمة بسيطة، إنه أمر له عواقب وخيمة، تشمل آثار نفسية خطيرة مترتبة عليه، مثل الشعور بالقلق والعزلة الاجتماعية واضطرابات النوم. لذلك، فإنه من الضروري التحدث بجرأة عند ملاحظة استهداف شخص ما عبر الإنترنت، كما يتعين على الضحايا طلب المساعدة إذا كان بإمكانهم ذلك.

لطالما كانت هناك مراكز استشارية لضحايا الإساءة في الكثير من الدول. وتقوم هذه المراكز بتوفير خبراء على مدار الساعة لتقديم استشارات ونصائح سريعة مجانية، سواء من خلال الحضور شخصياً أو الاتصال هاتفياً أو من خلال الإنترنت. كما تقدم العديد من المنظمات الدعم القانوني، وترافق الشخص المعني إلى مركز الشرطة عندما يرغب في تقديم بلاغ جنائي.

والسؤال هو، ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها عندما يكون المرء ضحية للإساءة عبر الإنترنت؟

إذا كان المرء يشك في تعرضه للعنف عبر الإنترنت، فهناك بعض الخطوات التي يمكنه اتخاذها:

من الممكن أن يتعرض أي شخص للوقوع فريسة للإساءة عبر الإنترنت فلا يتطلب الأمر سوى بضع نقرات وبرنامج للذكاء الاصطناعي، ثم يتمكن العالم فجأة من رؤية صور إباحية مصممة لأي شخص كان.

ومع سهولة القيام بتقنية التزييف العميق - حيث يتم إنشاء الصور ومقاطع الفيديو والمقاطع الصوتية المعدلة بواقعية مضللة بواسطة الذكاء الاصطناعي - وتوقعات الخبراء بتحسين عمل هذه البرامج باستمرار، من المهم أن يدرك المرء أن الإساءة عبر الإنترنت تكون حقيقية، وتكون ذات تهديدات حقيقية.

ويرى بعض الخبراء أن الإساءة عبر الإنترنت صارت أكثر شيوعاً بالمقارنة مع الإساءة الجسدية داخل الأوساط الاجتماعية، وهو ما يعني أن الوقت قد حان لكي يتعامل معها الجنبع - من مستخدمين ومنصات التواصل الاجتماعي والسلطات - على محمل الجد.

العنف الإلكتروني هو أي شكل من أشكال العنف الذي يتم ارتكابه عبر الوسائل الرقمية، بداية من منصات التواصل الاجتماعي ووصولاً إلى تطبيقات البريد الإلكتروني والمراسلة ومنصات التعارف. من المهم إدراك أنه حتى في حال حدث هذا العنف عبر الإنترنت، فإن ذلك لا يقلل من حجم واقعيته.

وتشمل الأشكال الشائعة للعنف الإلكتروني المطاردة الإلكترونية - ويكون ذلك على سبيل المثال، من خلال مراقبة تحركات شخص ما باستمرار عبر الوسائل الرقمية، أو المطاردة على وسائل التواصل الاجتماعي، أو التواصل غير المرغوب فيه

حل سحري للنخاص من الإدمان الرقمي



على مدى ١٠ سنوات من الاستخدام المفرط للأجهزة الرقمية، مع اقتراب الأداء من مستوى إدراكي أصغر سنا.

ولم تقتصر النتائج على فترة التجربة فقط، إذ استمرت التحسينات في الصحة النفسية والانتباه حتى بعد انتهاء فترة الحجب، مع بقاء استخدام الشاشات أقل من مستوياته السابقة لدى كثير من المشاركين.

كما بينت البيانات أن المشاركين استبدلوا وقت استخدام الهاتف بأنشطة واقعية أكثر فائدة، مثل التفاعل الاجتماعي المباشر وممارسة الرياضة والقراءة وقضاء وقت أطول في الطبيعة، إلى جانب انخفاض واضح في استهلاك المحتوى الرقمي والترفيهي.

وحسب الباحثين، فإن حتى المشاركين الذين لم يلتزموا بشكل كامل بفترة الانقطاع أظهروا بعض الفوائد، ما يشير إلى أن تقليل التعرض المستمر للمحفزات الرقمية قد ينعكس إيجاباً على الصحة النفسية حتى عند الالتزام الجزئي.

وترجع الأداء الدراسي، خصوصاً بين فئة الشباب، ما يفتح الباب أمام نقاش أوسع حول أثر «الإدمان الرقمي» على الصحة العقلية.

واعتمد التصميم التجريبي على تقسيم المشاركين إلى مجموعتين، حيث خضعت كل مجموعة لفترة حجب للإنترنت لمدة أسبوعين، مع تبادل الأدوار لاحقاً، ما أتاح قياس التغيرات بدقة قبل التجربة وبعدها وأثناءها.

وأبانت النتائج انخفاضاً واضحاً في متوسط وقت استخدام الشاشة، الذي تراجع من أكثر من خمس ساعات يومياً إلى أقل من ثلاث ساعات. كما سجل المشاركون تحسناً ملحوظاً في مؤشرات الصحة النفسية، شمل انخفاض أعراض الاكتئاب والقلق، وارتفاع مستويات الرضا عن الحياة والمشاعر الإيجابية.

وبيّنت الاختبارات التي خضع لها المشاركون في جانب الأداء المعرفي، أن القدرة على الانتباه والتركيز تحسنت بشكل ملحوظ، إذ وصف الباحثون هذا التحسن بأنه يعادل عكس تراجع معرفي قد يتراكم

أكد الباحثون أن الحد من تصفّح مواقع التواصل الاجتماعي لمدة أسبوعين فقط قد يعزز الصحة النفسية والتركيز، بما يعيد بعضاً من التوازن المعرفي المفقود نتيجة الإفراط في الاستخدام الرقمي.

وشملت دراسة حديثة على أكثر من ٤٦٧ بالغاً، بمتوسط عمر يبلغ ٣٢ عاماً، حيث طلب منهم تقليل الاتصال بالإنترنت عبر الهواتف لمدة ١٤ يوماً، مع الإبقاء فقط على المكالمات والرسائل النصية. واستخدم الباحثون تطبيق «Freedom» لحجب الإنترنت والتطبيقات التي تتطلب اتصالاً بالشبكة، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الأخبار والتصفح.

وأفادته الدراسة بأن تقليل الانغماس في العالم الرقمي يساعد على استعادة القدرة الطبيعية على التركيز وتقليل التشتيت الذهني الناتج عن الاستخدام المستمر للهواتف.

وجاءت هذه النتائج في سياق متزايد من الدراسات التي تربط الاستخدام المفرط لوسائل التواصل الاجتماعي بارتفاع معدلات القلق والاكتئاب

دور المواصفات القياسية في تحقيق كفاءة الإنفاق وتعزيز التنافسية في القطاع الحكومي



د/ محمد مصطفى النجدي

إستشاري إدارة الأصول وأنظمة الجودة

مقالات

التبادل التجاري، ودعم الابتكار، وتحسين كفاءة سلاسل التوريد.

كما أن الالتزام بالمواصفات الدولية يساهم في فتح أسواق جديدة، ويعزز من ثقة المستثمرين في البيئة الاقتصادية، ويدعم القدرة التنافسية على المستويين الإقليمي والدولي.

التكامل مع مفاهيم الاستدامة :
لم تعد المواصفات القياسية تقتصر على الجوانب الفنية، بل أصبحت عنصرًا أساسيًا في دعم الاستدامة البيئية والاقتصادية، من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتقليل الانبعاثات، ودعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

ويتسق ذلك مع التوجهات الوطنية والدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تمثل المواصفات أداة عملية لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد.

التطبيق في القطاع الحكومي :
يُعد القطاع الحكومي الأكثر احتياجًا لتطبيق المواصفات القياسية بشكل متكامل، نظرًا لحجم الموارد التي يديرها وتأثيرها المباشر على الاقتصاد الوطني ويمكن تحقيق ذلك من خلال دمج المواصفات في التخطيط الاستراتيجي، وربط مؤشرات الأداء بالمعايير القياسية، وتطوير القدرات المؤسسية، وتطبيق نظم إدارة الجودة والمخاطر والأصول، بما يساهم في تحقيق كفاءة أعلى في استخدام الموارد.

إطار تكاملي مقترح لتعظيم كفاءة الإنفاق من خلال المواصفات القياسية :

في ضوء ما سبق، يمكن صياغة إطار تكاملي عملي يربط بين المواصفات القياسية وكفاءة الإنفاق يركز على عدة محاور وهي التكامل الاستراتيجي من خلال ربط تطبيق المواصفات القياسية بالأهداف الاستراتيجية للجهة بما يضمن توجيه الموارد نحو الأنشطة ذات القيمة الأعلى، تحليل تكلفة دورة الحياة (LCC) والإعتماد على تقييم التكلفة الكلية للأصول والمشروعات بدلًا من التركيز على التكلفة الابتدائية فقط، تعظيم القيمة (Value Optimization) وتطبيق مبادئ الهندسة القيمة لتحسين الأداء دون زيادة التكاليف، إدارة المخاطر المؤسسية وتحديد أولويات الإنفاق بناءً على مستوى المخاطر وتأثيرها على إستمرارية الأعمال، القياس والتحسين المستمر من خلال تطوير مؤشرات أداء قائمة على المعايير لقياس كفاءة الإنفاق وتحقيق التحسين المستمر ويمثل هذا الإطار نموذجًا عمليًا يمكن للجهات الحكومية تبنيه لتحقيق التكامل بين الجودة والكفاءة المالية.

ولذلك لم تعد المواصفات القياسية مجرد أدوات تنظيمية، بل أصبحت ركيزة استراتيجية لإعادة تشكيل نماذج إدارة الموارد في القطاع الحكومي. ويعكس التكامل بينها وبين كفاءة الإنفاق تحولًا نوعيًا من مفهوم التحكم في التكاليف إلى تعظيم القيمة وتحقيق الاستدامة المؤسسية. وفي ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة، فإن تبنّي هذا التوجه يمثل خطوة أساسية نحو بناء مؤسسات حكومية أكثر كفاءة ومرونة وقدرة على تحقيق التنافسية، بما يتماشى مع التوجهات الوطنية والدولية نحو التنمية المستدامة.

في ظل التحديات الاقتصادية العالمية وتسارع متطلبات التنمية المستدامة، أصبحت كفاءة الإنفاق أحد الركائز الأساسية لنجاح السياسات الحكومية وتحقيق التوازن بين الموارد المتاحة ومتطلبات التنمية، ولم يعد تحقيق الكفاءة المالية مقتصرًا على خفض التكاليف، بل امتد ليشمل تعظيم القيمة من الموارد والأصول وتحسين جودة المخرجات الحكومية.

وفي هذا السياق، تبرز المواصفات القياسية كأداة استراتيجية فعالة تساهم في ضبط الأداء المؤسسي، وتعزيز جودة العمليات، وتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد، بما يدعم التوجه نحو بناء اقتصاد تنافسي ومستدام.

المواصفات القياسية كمنظومة حاكمة للأداء:
تمثل المواصفات القياسية إطارًا مرجعيًا موحدًا لتنظيم العمليات والإجراءات داخل المؤسسات، حيث تضع مجموعة من المتطلبات الفنية والإدارية التي تضمن تحقيق الاتساق في الأداء، وتقليل التباين، ورفع مستوى الجودة.

ولا تقتصر أهمية المواصفات على كونها أدوات فنية، بل تتجاوز ذلك لتكون لغة مشتركة تدعم التكامل بين القطاعات المختلفة، وتعزز من كفاءة سلاسل الإمداد، وتساهم في تحقيق التوافق مع المتطلبات الدولية، وهو ما يدعم بدوره قدرة الدول على المنافسة في الأسواق العالمية.

كفاءة الإنفاق كمدخل لتحقيق الإستدامة :
تعد كفاءة الإنفاق أحد المحاور الرئيسية في برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث تهدف إلى تحقيق أعلى قيمة ممكنة من الموارد المالية من خلال تحسين كفاءة العمليات، وتقليل الهدر، وتعظيم العائد من الاستثمارات.

وتواجه العديد من الجهات الحكومية تحديات تتعلق بضعف التكامل بين التخطيط المالي والتشغيلي، وغياب المعايير الموحدة، والإعتماد على أساليب تقليدية في إدارة الموارد، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض كفاءة الأداء، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تبنّي أدوات منهجية، وفي مقدمتها المواصفات القياسية، لضبط هذه العمليات وتحقيق التكامل المطلوب.

دور المواصفات القياسية في تحقيق كفاءة الإنفاق :
تساهم المواصفات القياسية في تحسين كفاءة الإنفاق من خلال عدد من المحاور المتكاملة وهي توحيد العمليات والإجراءات مما يقلل من الأخطاء التشغيلية ويحد من التكاليف الناتجة عن إعادة العمل، تحسين جودة المخرجات بما يساهم في تقليل الفاقد ورفع مستوى رضا المستفيدين، دعم اتخاذ القرار من خلال الاعتماد على البيانات والتحليل المنهجي، تقليل الهدر وتعظيم الاستفادة من الموارد، خاصة في مجالات الطاقة والأصول التشغيلية، تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال وجود معايير واضحة لقياس الأداء.

المواصفات القياسية وتعزيز التنافسية :
تعد التنافسية أحد الأهداف الاستراتيجية للقطاع الحكومي، خاصة في ظل التوجه نحو جذب الاستثمارات وتحسين بيئة الأعمال. وتلعب المواصفات القياسية دورًا محوريًا في هذا الإطار من خلال رفع جودة المنتجات والخدمات، وتسهيل

Online Course

البرامج التدريبية
خلال شهر مايو ويونيه ٢٠٢٦

م	إسم البرنامج	التاريخ	التوقيت / مكان الإنعقاد	رسوم الإشتراك للمصريين
1	نظم إدارة جودة وكفاءة المختبرات الطبية ISO 15189/ 2022	3 ، 4 ، 5 / 2026/5	أونلاين 6 م - 10 م	750 جنية مصرى
2	إدارة الجودة الشاملة TQM	4 ، 5 ، 6 / 2026/ 5	أونلاين 6 م - 10 م	750 جنية مصري
3	نظام إدارة السلامة والصحة المهنية ISO 45001 /2018	5 ، 6 ، 7 / 2026/ 5	أونلاين 6 م - 10 م	750 جنية مصرى
4	الدبلوم المهني فى سلامة الغذاء	11 / 5 - 6 / 2026 / 7	أونلاين 6م - 10م	3600 جنية مصرى الأتنين و الخميس أسبوعياً
5	متطلبات نظام إدارة الجودة ISO 9001/ 2015	10 ، 11 ، 12 / 2026/ 5	أونلاين 6 م - 10 م	750 جنية مصرى
6	حساب الالايقين Uncertainty	11 ، 12 ، 13 / 2026/ 5	أونلاين 6 م - 10 م	750 جنية مصرى
7	الاشتراطات العامة للأغذية الحلال طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ES 4249 / 2023	12 ، 13 ، 14 / 2026 / 5	أونلاين 6 م - 10 م	1500 جنية مصري
8	برنامج فى مجال سلامة الغذاء إشتراطات البرامج الأولية - تحليل مصادر الخطر ونقاط التحكم الحرجة - نظام إدارة سلامة الغذاء PRPs HACCP ISO 22000/ 2018	12 ، 13 ، 14 / 2026 / 5 18 ، 19 / 2026/ 5 20 ، 21 / 2026 / 5	أونلاين 6 م - 10 م	1750 جنية مصرى (7 أيام)
9	نظام إدارة جودة الأجهزة الطبية ISO 13485/ 2016	19 ، 20 ، 21 / 2026 / 5	أونلاين 6 م - 10 م	750 جنية مصري
10	متطلبات نظم كفاءة معامل الإختبارات والمعايرة ISO/IEC 17025/ 2017	18 ، 19 ، 20 / 2026 / 5	أونلاين 6 م - 10 م	750 جنية مصري
11	التوعية بالمواصفة العالمية BRCGS Global Standard for Food Safety Issue 9 (Understanding)	17 ، 18 ، 19 / 2026 / 5	أونلاين 6 م - 10 م	750 جنية مصري
12	إدارة المشروعات PMP	1 - 24 / 2026 / 6 الأتنين والأربعاء	أونلاين 6 م - 10 م	2000 جنية مصرى 8 أيام
13	نظام إدارة أمن وسرية المعلومات ISO 27001 /2022	1 ، 2 ، 3 / 2026 / 6	أونلاين 6 م - 10 م	750 جنية مصري
14	نظم إدارة كفاءة وترشيد المياه ISO 46001/ 2019	8 ، 9 ، 10 / 2026 / 6	أونلاين 6 م - 10 م	1000 جنية مصري
15	التوعية بمنهجية التحسين المستمر Lean 6 Sigma	21 ، 22 ، 23 ، 24 / 2026 / 6	أونلاين 6 م - 10 م	1000 جنية مصري (4 أيام)

خصم 50% للطلبة

خصم 20% للخريجين الجدد



للحجز و الإستفسار:

٠١٠٢٨١٢٨١٨١ - ٠١١١١١٢٤٨٥٣ - ٠١٠٩٤٤٤٨٢٢٦

القوس الكهربى في التوصيلات الكهـ

م / سلامة يوسف

مقالات

التوصيل. وفي هذه الحالة يُضطر التيار للانتقال عبر فجوة هوائية دقيقة، فيُطلق قوساً متقطعاً بدلاً من الانقطاع الكامل. وما يُضفي على هذا النوع خطورةً استثنائيةً هو أن التيار الكلي في الدائرة لا يرتفع إذ يقيد حمل الدائرة نفسه فلا تستشعره القاطعة الحرارية المغناطيسية ولا يُسجله أي جهاز قياس تقليدي، في قوس تسلسلي عند حمل عشرة أمبيرات، تُقدّر كثافة الطاقة الحرارية الموضعية بما يزيد على ٦٠,٠٠٠ واط في فجوة لا يتجاوز حجمها حجم رأس دبوس الخياطة — طاقة تكفي لإشعال مواد البناء المجاورة في أجزاء من الثانية.

٢-٣ القوس التوازي (Parallel Arc Fault)

يقع القوس التوازي بين موصلين مختلفين: إما بين موصل الطور والموصل المحايد، أو بين الطور وموصل الأرض الوقائية. وفي هذه الحالة لا يُقيد حمل الدائرة التيار؛ إذ يقيد فقط المعاوقة الداخلية للمنظومة، فتبلغ شدته قيمةً عاليةً قد تتجاوز ٧٥ أمبيراً، وهي قيم كفيلة بتشغيل القاطعة الحرارية المغناطيسية غير أن القوس قد يُشعل المواد المحيطة به قبل أن تكمل القاطعة تسلسل الفصل بكامل زمنه المحدد. فضلاً عن ذلك، إذا كان القوس التوازي قائماً بين الطور والمحايد دون تسرب نحو الأرض، فلن يستشعره جهاز التيار المتبقي (RCD)

٤. مصادر القوس الكهربى في الدوائر المنزلية

١-٤ التآكل التدريجي لعزل الكابلات

عزل الكابلات الكهربائية ليس مادةً خاملةً لا تتبدّل؛ بل هو مادة بوليميرية تتفاعل مع بيئتها طوال سنوات الاستخدام. فالحرارة المتراكمة من التشغيل المتكرر قرب التيار الاسمي الأقصى، والأشعة فوق البنفسجية في المناطق المعرضة للضوء، وتناوب تمدد الموصل وانكماشه جراء التحولات الحرارية اليومية كل هذه العوامل تُكسب جزيئات المادة العازلة وتُهشّمها تدريجياً. وحين تبلغ نقطة الضعف حدّها الحرج، تتشكّل ممرات دقيقة أرفف من خيط الشعر قابلة للانهياب الكهربائي دون أن تُدرّكها أداة قياس تقليدية.

٢-٤ الوصلات الرخوة والطرفيات غير المحكمة

تعدّ الوصلات الكهربائية غير المحكمة أكثر مصادر القوس الكهربى شيوعاً في المنازل. فكل وصلة تعرّضت للاهتزاز، أو نُفّدت بضغط دون الحد المطلوب، أو مُدّد سلكها دون قطع نظيف، تُشكّل فجوةً هوائيةً دقيقةً بين سطحين ناقِلين. وعند مرور التيار، يندفع هذا الهواء إلى الانهياب الكهربائي مُولداً قوساً متكرراً. والنتيجة التراكمية هي تأكسد أعمق لسطح الاتصال، ثم ارتفاع تدريجي في مقاومة الوصلة، ثم مزيد من التسخين الموضعي، في حلقة مفرغة تنتهي في الغالب بحريق موضعي.

وتبرز هذه المشكلة تحديداً عند لوحات التوزيع التي لم تخضع للفحص الدوري، وعند منافذ الإضاءة التي تُربط فيها الأسلاك بأسلوب الرباط المزدوج دون مساحة اتصال كافية، وعند مأخذ الكهرباء التي فُتحت وأعيد توصيلها مراراً دون التحقق من درجة إحكام طرفياتها.

٣-٤ التلف الميكانيكي للكابلات

تمثل الحرائق ذات المنشأ الكهربائي في المنشآت السكنية تهديداً متصاعداً لم تستطع حلول الحماية التقليدية الحدّ منه بالصورة الكافية. فعلى الرغم من الانتشار الواسع للقواطع الكهربائية الدقيقة وأجهزة التيار المتبقي في المنازل، تُشير الإحصاءات الدولية إلى أن ما بين ٢٥٪ و ٤٠٪ من الحرائق الكهربائية المنزلية تقع في مبانٍ مجهزة بهذه الأجهزة. وخلف هذا التناقض الظاهري تكمن ظاهرة بالغة الدقة، هي القوس الكهربى، إذ تتولد داخل التوصيلات تقريبات كهربائية ذات طاقة حرارية هائلة دون أن تبلغ قيم التيار عتبات تشغيل أجهزة الحماية المعتادة.

٢. الفيزياء الأساسية للقوس الكهربى

١-٢ التعريف العلمي

القوس الكهربى تعريفٌ كهربائي مضيء ينشأ عند عبور تيار كهربائي وسطاً عازلاً كالهواء بين قطبين أو موصلين متجاورين، ويتراعى في الغالب مع تطاير جزئي لمادة أحد القطبين أو كليهما. وما يُميز القوس الكهربى عن مجرد شرارة عابرة هو ديمومه وقدرته على الاستدامة بعد انعقاده؛ إذ يتحوّل الغاز الفاصل بين الموصلين من حالته الجزيئية إلى حالة البلازما الحالة المادية الرابعة، التي تتميز بتأين تام لذراتها وانتزاع إلكتروناتها الحرة، فتغدو موصلة للتيار خلافاً لما هو مألوف في الغازات.

وتكمن الخطورة القصوى لهذه الحالة في كثافتها الحرارية الهائلة؛ فدرجة حرارة مركز القوس الكهربى قد تتجاوز ٦,٠٠٠ درجة مئوية وهي درجة تفوق نقطة انصهار النحاس الخالص (١٠٨٥ درجة) وتعادل ثلث درجة حرارة سطح الشمس، مما يجعل هذا القوس قادراً على إذابة الموصلات المعدنية وإشعال مواد العزل البلاستيكية والخشب والغبار المتراكم في أجزاء من الثانية.

٢-٢ ديناميكيات القوس في دوائر التيار المتردد

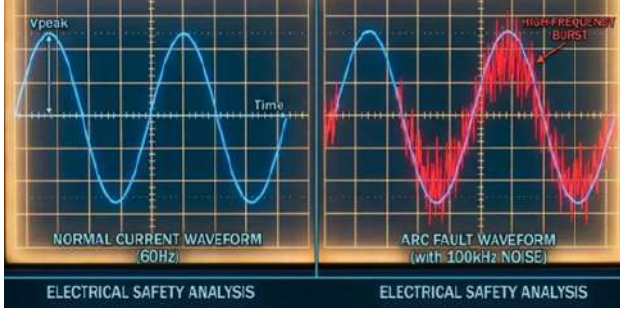
يتسم القوس الكهربى في دوائر التيار المتردد (AC) بطبيعة دورية تتشابك مع خصائص موجة الجهد؛ فعند كل تقاطع لموجة التيار مع محور الصفر تنطفئ أيونات عمود القوس مؤقتاً، ثم تُعاد إشعالها في النصف الدوري التالي متى تجاوز الجهد عتبة إعادة الإشعال. ويُنتج هذا الأطفاء والإشعال المتناوب نمطاً مميزاً من الضجيج الكهربائي عالي التردد في نطاق ١٠٠ KHz إلى ١ MHz، يختلف اختلافاً جذرياً عن الضجيج الصادر عن أي مصدر آخر في الشبكة المنزلية. ولا يقتصر أثر القوس على إنتاج الحرارة؛ بل يُصاحبه انبعاث أشعة فوق بنفسجية وموجات ضغط صوتية متكررة، فضلاً عن اضطرابات كهرومغناطيسية تمتد عبر التوصيلات إلى أجهزة أخرى مشتركة في الشبكة ذاتها، وهو ما يُفسّر بعض الاضطرابات الوظيفية الغامضة في الأجهزة الإلكترونية المنزلية التي لا تُنسب في الغالب إلى سببها الحقيقي.

٣. تصنيف أقواس الخطأ الكهربى

١-٣ القوس التسلسلي (Series Arc Fault)

يحدث القوس التسلسلي داخل موصل واحد عند انقطاع جزئي في مسار التيار كإكسار خيط أو أكثر من خيوط الموصل المتعدد دون انفصال كامل، أو ارتخاء طرف السلك في طرفية القاطعة أو مقبس

ربائية المنزلية



كثيراً ما يُستهان بالأضرار الميكانيكية على الكابلات الكهربائية، إذ يكتفي القاطنون بالتحقق من استمرارية الدائرة دون فحص حالة العزل. غير أن الثقب الصغير الذي أحدثه مسمار في جدار المطبخ، أو الضغط المتواصل لثقل الأثاث على كابل مرور تحته، أو الثني الحاد المتكرر عند مدخل الأجهزة المتحركة كل ذلك يُحدث تشققاً داخلياً في العزل يُنشئ ممرات غير مرئية قابلة للانهايار الكهربائي في أي لحظة.

٤-٤ التيارات التوافقية وتأثير الأحمال غير الخطية

مع التوسع الكبير في استخدام الأجهزة الإلكترونية ذات مصادر الطاقة المُبدلة كالحواسيب الشخصية وشاشات التلفاز الحديثة وشواحن الهواتف الذكية ومحولات محركات التكييف متغيرة السرعة — باتت شبكات التوصيل المنزلية تحمل كميات غير مسبوقه من التوافقيات الكهربائية (Harmonics). تؤثر هذه التوافقيات في القيمة الفعالة الحقيقية للتيار (True RMS) في الكابلات، وتُسبب تسخيناً تراكماً يتجاوز ما تُشير إليه قراءات الأجهزة التقليدية، مما يُعجل من تدهور العزل ويُهَيئ البيئة المثلى لنشأة الأقواس.

٤-٥ المفاتيح والمقاييس الكهربائية غير المطابقة للمواصفات « مصدر خطر مُهمَل »

تُمثّل المفاتيح والمقاييس الكهربائية المنزلية أو ما يُعرف بلوازم بنقاط التلامس المباشر الأكثر تكراراً وتنوعاً في الدائرة الكهربائية المنزلية؛ إذ يُعالج كل مفتاح إضاءة عمليات فصل ووصل يومية لا تُحصى، ويتلقى كل مقبس التيار الكهربائي الأقصى للجهاز المتصل به على مدار ساعات طويلة. ومن ثمّ فإن أي قصور في جودة هذه الأجهزة من حيث المواد المُستخدمة أو دقة التصنيع أو الأبعاد الهندسية يتحول مباشرة إلى بيئة خصبة لتكوّن أقواس الخطأ الكهربائي.

٤-٥-١ المتطلبات القياسية للمفاتيح والمقاييس الكهربائية

يُحدّد المعيار الدولي (IEC 60669 & IEC 60884) المناظرة للمواصفات المصرية رقم (٤٣٨ & ١٣٣) اشتراطات الأداء والسلامة للمفاتيح الكهربائية المقاييس والقوابس الكهربائية للاستخدام المنزلي، في المفتاح كهربائي إذا كانت نقاط التلامس متأكلة أو غير محكمة عندما يُغلق أو يُفتح يُنتج قوساً مُمتد غير مرغوب فيه. ففي المفتاح المطابق للمواصفات تُطفأ هذه الأقواس فوراً؛ أما في المفتاح الرديء فتستمر وتتراكم وتُحرق المادة العازلة المحيطة بها.

٦. تأثير القوس الكهربائي على الأجهزة الكهربائية المنزلية

تتجاوز تداعيات القوس الكهربائي حدود الخطر المباشر للحريق الموضوعي لتمتد إلى منظومة الأجهزة الكهربائية المنزلية بمجملها. وتتوزع هذه التأثيرات على ثلاثة مستويات متتالية في الخطورة:

١-٦ التأثيرات اللحظية

في اللحظة التي ينعقد فيها القوس الكهربائي، تتولد موجة صدمية في توزيع الجهد على الشبكة المنزلية؛ إذ ينخفض الجهد عند طرفي القوس انخفاضاً مفاجئاً بسبب تحول جزء من الجهد إلى هبوط على مقاومة القوس، في حين يرتفع التيار انتقالياً لتجاوز مقاومة الفجوة. هذا التذبذب في الجهد — المعروف بالانهيار اللحظي للجهد (Voltage Sag) يصل عبر التوصيلات إلى كل جهاز مشترك في الشبكة ذاتها أو في الدوائر المجاورة.

الأجهزة الإلكترونية ذات المعالجات الدقيقة كأجهزة التلفزيون

والحواسيب وأجهزة الاستقبال الفضائي أكثر الأجهزة تأثراً؛ فأى انخفاض حاد ومفاجئ في الجهد يُسبب إعادة تشغيل مفاجئة للجهاز، أو تجميداً للنظام، أو فقدان البيانات غير المحفوظة في الذاكرة العاملة.

٦-٢ التأثيرات التراكمية « التدهور التدريجي »

أ) الأجهزة ذات المحركات (الغسالة، المجفف، التلاجة، المكيف) تُعاني محركات هذه الأجهزة بصفة خاصة من تذبذبات الجهد المتكررة؛ إذ تُسبب عدم استقرار الفيض المغناطيسي في محور الدوار (Rotor) زيادة في الإجهاد الحراري على ملفات الإرسال والاستقبال. وبمرور الوقت يتحلل الورنيش العازل لهذه الملفات تحت وطأة هذه الإجهادات، مما يُقلص عمر المحرك الافتراضي بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ و ٤٠٪ مقارنةً بظروف التشغيل المثالية.

أما في التلاجة والمكيف تحديداً، فإن الاضطرابات المتكررة تؤثر في دوائر التحكم الإلكترونية الخاصة بالضاغط الحواري (Inverter Compressor) في طرازات الفئة A وما فوقها من حيث الكفاءة الطاقوية؛ وتعطل هذه الدوائر المبكر يُترجم مباشرة إلى ارتفاع في الاستهلاك الكهربائي قد يبلغ بين ١٥٪ و ٢٥٪ قبل ظهور أي عطل مرئي.

ب) الأجهزة الإلكترونية الدقيقة (التلفزيون الذكي — الحاسوب — جهاز الراوتر)

تحتوي هذه الأجهزة على مكثفات كهروكيميائية (Electrolytic Capacitors) في دوائر إمداد الطاقة الداخلية، وهي الحلقة الأضعف في سلسلة التحمل. تتسرب السوائل الكهرلية لهذه المكثفات تدريجياً تحت تأثير ضغوط الجهد المتكررة، وهو ما يُلاحظه الفنيون في بروز غطاء المكثف أو تسرب سائله. وبمجرد تدهور مكثفات إمداد الطاقة، تتدهور جودة الجهد المُغذي للدوائر المنطقية، مُسبباً أعطالاً عشوائية تعصى على تشخيص اختبارات الفحص الروتينية.

ج) الأجهزة الطبية المنزلية (أجهزة التنفس الاصطناعي — الغسيل الكلوي المنزلي)

تكتسب هذه الفئة أهمية استثنائية لارتباطها المباشر بسلامة المريض؛ فاضطراب الجهد المُغذي لجهاز التنفس الاصطناعي المنزلي يُعرّض المريض لخطر مباشر يُعادل خطر الحريق. وتتطلب هذه الأجهزة شبكة كهربائية عالية الجودة، مما يجعل تجهيز دوائرها بمنظّمات جهد (AVR) وبطاريات احتياطية (UPS) شرطاً تقنياً وإنسانياً في أنٍ واحد.

٦-٣ التأثير على كفاءة الطاقة

تُسجّل الدوائر الكهربائية المنزلية التي تحتوي على وصلات رخوة أو عزلاً متدهوراً أو مقاييس غير مطابقة فاقداً طاقوياً يتراوح بين ٣٪ و ٨٪ من إجمالي الاستهلاك، وفق الدراسات الميدانية المتاحة. وعلى مدار عشر سنوات يتحول هذا الفاقد إلى فاتورة مالية ضخمة دون أي مقابل نافع، فضلاً عن تكاليف إصلاح الأجهزة المتضررة وما يُصاحبها من توقف وإنتاجية مفقودة.

الجودة وسلامة الغذاء في الصناعات الغذائية

أ/ محمد الفص



الكائنات الدقيقة الممرضة.
-الفصل بين الأغذية الخام والجاهزة
فصل المواد الخام، خاصة اللحوم والمأكولات البحرية، عن المنتجات الجاهزة للاستهلاك لمنع انتقال الملوثات والميكروبات.
التحقق من جودة المواد الخام
اختيار الموردين الموثوقين والتأكد من مطابقة المواد الخام والمكونات للمعايير والمواصفات المعتمدة.
-التدريب والتوعية
تنفيذ برامج تدريب منتظمة للعاملين لرفع مستوى الوعي بممارسات النظافة ومتطلبات سلامة الغذاء.
- التتبع والسجلات والمراقبة
الاحتفاظ بسجلات دقيقة لكافة مراحل الإنتاج، وإجراء اختبارات وفحوصات دورية للتحقق من سلامة وجودة المنتجات.
-أبرز أنظمة ومعايير سلامة الغذاء
هناك العديد من الأنظمة والمعايير الدولية المعتمدة لإدارة سلامة الغذاء ومن أبرزها:
نظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة (HACCP)
يُعد من أهم الأنظمة الوقائية التي تعتمد على تحديد المخاطر المحتملة في مراحل الإنتاج المختلفة ووضع نقاط تحكم حرجة للسيطرة عليها.
نظام إدارة الجودة ISO 9001
معياري دولي يركز على إدارة الجودة وتحسين العمليات ورفع كفاءة الأداء المؤسسي.
نظام إدارة سلامة الغذاء ISO 22000
يحدد متطلبات متكاملة لضمان سلامة الغذاء عبر جميع حلقات سلسلة الإمداد الغذائي.
نظام FSSC 22000
نظام شامل يعتمد على ISO 22000 ويضيف متطلبات إضافية خاصة بقطاع الصناعات الغذائية.
-التشريعات والمعايير الوطنية
تضع الجهات الحكومية المختصة في كل دولة المواصفات والتشريعات التي تحدد المتطلبات القانونية الواجب الالتزام بها لضمان سلامة الغذاء وحماية المستهلك.
-ما الذي يهم مؤسستك بشأن سلامة الغذاء؟
إن تطبيق أنظمة الجودة وسلامة الغذاء لا يقتصر على الامتثال للمتطلبات القانونية فحسب، بل يمثل استثماراً استراتيجياً ينعكس بصورة مباشرة على:
• حماية صحة المستهلك.
• تعزيز ثقة العملاء والأسواق.
• تحسين سمعة المؤسسة ومنتجاتها.
• تقليل المخاطر والخسائر الناتجة عن التلوث أو عدم المطابقة.
• زيادة فرص التصدير والدخول إلى الأسواق العالمية.
• جذب الاستثمارات والشراكات الاستراتيجية.
• تحقيق النمو والاستدامة على المدى الطويل.
وفي ظل التطورات المتسارعة في الأسواق العالمية، أصبحت الجودة وسلامة الغذاء عنصرين أساسيين لنجاح أي مؤسسة غذائية تسعى إلى التميز، وتعزيز قدرتها التنافسية، وتحقيق مكانة راسخة في الأسواق المحلية والدولية.

تُعد الجودة في القطاع الغذائي الركيزة الأساسية للنجاح والاستمرارية والقدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية. فهي العامل الحاسم في جذب الاستثمارات وتعزيز الثقة في المنتجات، كما تمثل المحرك الرئيسي للنمو والتوسع وفتح أسواق جديدة.

ومع تزايد حدة المنافسة وتنامي متطلبات المستهلكين والجهات الرقابية، أصبح من الضروري الاعتماد على معايير ومقاييس موحدة تحدد مستويات الجودة المطلوبة في مختلف الأنشطة، وخاصة في مجال الصناعات الغذائية الذي يتسم بحساسية بالغة لارتباطه المباشر بصحة الإنسان وسلامته.

ويمتد مفهوم الجودة في هذا القطاع ليشمل جميع مراحل إنتاج الغذاء، بدءاً من اختيار المواد الخام، مروراً بعمليات التصنيع والتعبئة والتخزين، وصولاً إلى التوزيع النهائي للمستهلك. لذلك، فإن المنتج الغذائي يُعد من أكثر المنتجات حساسية من حيث متطلبات الجودة والرقابة، سواء بالنسبة للمستهلك أو للمنتج. تُعد سلامة الغذاء من أهم الأولويات لدى المؤسسات العاملة في مجالات تصنيع وتداول وتجارة المنتجات الغذائية، إذ ترتبط بشكل مباشر بصحة المستهلك وثقة السوق في المنتج.

ومن هذا المنطلق، يتعين على جميع المنشآت الغذائية الالتزام بتطبيق أنظمة الجودة ومعايير سلامة الغذاء بصورة واضحة ومنهجية، مع اعتماد مؤشرات أداء تقيس مستوى رضا العملاء، وكفاءة العمليات، ومدى التزام الموردين والشركاء بمعايير الاحترافية والجودة.

كما تسهم هذه المؤشرات في تقييم مراحل تطور المؤسسة وانتقالها من نطاق الأسواق المحلية إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، بما يعزز قدرتها على كسب ثقة العملاء والموردين والمستثمرين الجدد.

تتميز المنتجات الغذائية والدوائية بدرجة عالية من الحساسية، وتؤثر سمعة المنشأة المنتجة بشكل مباشر في مستوى الثقة والموثوقية التي يحظى بها المنتج في الأسواق.

ولهذا، فإن الالتزام الصارم بمعايير الجودة وسلامة الغذاء لم يعد خياراً، بل أصبح ضرورة أساسية تشمل جميع مراحل العمل، بدءاً من الهيكل الإداري والتنظيمي، مروراً بإعداد المواد الخام والتصنيع والتعبئة، وانتهاءً بالتخزين والتوزيع.

وتعتمد هذه الممارسات على أسس علمية ومنهجيات معترف بها عالمياً، تشرف عليها منظمات دولية وجهات اعتماد متخصصة تمنح شهادات دولية تثبت مطابقة المؤسسات لمتطلبات الجودة والسلامة، مثل شهادات ISO المعتمدة محلياً ودولياً.

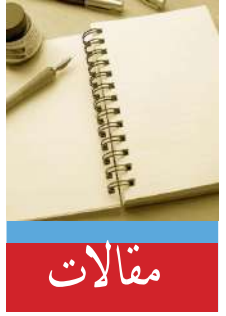
وتعد هذه الشهادات مؤشرات قوية على التزام المنشأة بأفضل الممارسات العالمية، كما تمثل عنصراً أساسياً في بناء السمعة المؤسسية وتعزيز فرص الاستثمار والنمو المستدام.

-ممارسات أساسية لتجنب مخاطر تلوث الغذاء:
لضمان سلامة الغذاء والحد من مخاطر التلوث، ينبغي الالتزام بمجموعة من الممارسات الأساسية، من أهمها:

- النظافة الشخصية
التأكد من التزام جميع العاملين بمعايير عالية للنظافة الشخصية، مع وضع لوائح داخلية واضحة تتضمن تعليمات وإرشادات محددة لكل قسم، مدعومة بوسائل توعوية وبرامج تفتيش دورية.

-نظافة بيئة العمل
تنظيف وتطهير أماكن العمل والمعدات والأدوات بصورة منتظمة باستخدام مواد مناسبة، مع توفير بيئة خالية من الحشرات والقوارض التي قد تسبب تلوث الأغذية.

- التحكم في درجات الحرارة
حفظ الأغذية وتداولها في درجات الحرارة المناسبة، سواء أثناء التخزين أو التصنيع أو النقل أو التقديم، لضمان الحد من نمو



مقالات

حوكمة الجودة ودورها في رفع كفاءة الأداء المؤسسي في الجهات الحكومية

د/ محمد مصطفى النجدي

إستشاري إدارة الأصول وأنظمة الجودة

لا يمكن تحقيق حوكمة فعالة للجودة دون التكامل مع نظم الجودة المعتمدة مثل:

نظام إدارة الجودة ISO 9001، إدارة المخاطر ISO 31000، إدارة الأصول ISO 55001

حيث تمثل هذه المواصفات أدوات عملية تدعم تطبيق الحوكمة من خلال وضع أطر واضحة لإدارة العمليات وتحسين الأداء.

خامسًا: إطار مقترح لتطبيق حوكمة الجودة يمكن للجهات الحكومية تبني إطار عملي لتفعيل حوكمة الجودة،

في ظل التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال وتزايد التحديات الاقتصادية، أصبحت الحوكمة المؤسسية أحد الركائز الأساسية لضمان كفاءة الأداء وتحقيق الاستدامة في الجهات الحكومية، ولم يعد تحقيق الجودة مقتصرًا على تطبيق المعايير الفنية بل أصبح مرتبطًا بشكل وثيق بوجود منظومة حوكمة فعالة تضمن توجيه الموارد بكفاءة، وتعزيز الشفافية، وتحقيق التكامل بين الأهداف الاستراتيجية والتنفيذية.

وفي هذا السياق، تبرز حوكمة الجودة كمدخل متكامل يجمع بين مبادئ الجودة الشاملة واليات الحوكمة المؤسسية، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء وتحقيق قيمة مستدامة للمؤسسات الحكومية.

أولاً: مفهوم حوكمة الجودة

تشير حوكمة الجودة إلى الإطار التنظيمي الذي يضمن توجيه وتطبيق أنظمة الجودة داخل المؤسسة بما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية، ويشمل ذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات، ووضع السياسات، وتطبيق اليات الرقابة والتقييم المستمر. وتعتمد حوكمة الجودة على مجموعة من المبادئ الأساسية، من أبرزها:

التنسيق بين الرؤية المؤسسية والأهداف الاستراتيجية وآلية متابعة تنفيذها، الشفافية في العمليات والإجراءات، المساءلة المؤسسية، وضوح الأدوار والمسؤوليات، إتخاذ القرار المبني على البيانات، التحسين المستمر

ويمثل هذا الإطار حجر الأساس لضمان إستدامة تطبيق نظم الجودة وتحقيق نتائج ملموسة.

ثانيًا: العلاقة بين الحوكمة وكفاءة الأداء المؤسسي

تسهم الحوكمة الفعالة في تحسين كفاءة الأداء المؤسسي من خلال تعزيز الانضباط التنظيمي، وتقليل الهدر، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد. وفي ظل غياب الحوكمة، تواجه العديد من الجهات تحديات مثل:

تضارب الأدوار والمسؤوليات، ضعف الرقابة على الأداء، انخفاض كفاءة اتخاذ القرار، عدم وضوح مؤشرات الأداء. ومن هنا، فإن تطبيق حوكمة الجودة يسهم في معالجة هذه التحديات من خلال ربط الأداء بالمعايير، وتعزيز التكامل بين التخطيط والتنفيذ.

ثالثًا: دور حوكمة الجودة في رفع كفاءة الأداء

تسهم حوكمة الجودة في تحسين الأداء المؤسسي عبر مجموعة من المحاور المتكاملة:

تعزيز الشفافية والمساءلة فتطبيق نظم الحوكمة يضمن وضوح الإجراءات مما يسهم في الحد من الأخطاء وتحسين جودة المخرجات، تحسين كفاءة إتخاذ القرار حيث تعتمد حوكمة الجودة على البيانات والمؤشرات مما يدعم إتخاذ قرارات دقيقة قائمة على التحليل، توحيد السياسات والإجراءات حيث تسهم المواصفات القياسية في تحقيق الاتساق في الأداء وتقليل التباين بين الإدارات المختلفة، إدارة المخاطر المؤسسية فالحوكمة تدعم تحديد المخاطر المحتملة والتعامل معها بشكل استباقي، مما يعزز استمرارية الأعمال، رفع كفاءة استخدام الموارد فمن خلال ضبط العمليات وتحسين التخطيط يتم تقليل الهدر وتعظيم الاستفادة من الموارد.

رابعًا: التكامل مع نظم الجودة والمواصفات القياسية

الحوكمة

يرتكز على المحاور التالية:

التكامل الاستراتيجي من خلال ربط أهداف الجودة بالأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، تحديد الأدوار والمسؤوليات من خلال وضوح الهيكل التنظيمي وتوزيع المسؤوليات بشكل دقيق، تطوير مؤشرات الأداء من خلال اعتماد مؤشرات قابلة للقياس لمتابعة الأداء وتحسينه، تعزيز الرقابة والتقييم من خلال تطبيق آليات مراجعة دورية لضمان الالتزام بالمعايير، التحسين المستمر من خلال تبني ثقافة التطوير المستمر وتحسين العمليات بشكل مستمر.

ويمثل هذا الإطار نموذجًا عمليًا يمكن تطبيقه في مختلف الجهات الحكومية لتحقيق كفاءة أعلى في الأداء.

سادسًا: التطبيق في القطاع الحكومي

يمثل القطاع الحكومي بيئة مناسبة لتطبيق حوكمة الجودة نظرًا لحجم العمليات وتعقيدها، حيث يسهم تطبيق هذا المفهوم في: تحسين جودة الخدمات الحكومية، رفع كفاءة الأداء المؤسسي، تعزيز ثقة المستفيدين، تحقيق التكامل بين الجهات المختلفة. كما يدعم هذا التوجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين إدارة الموارد وتعزيز كفاءة العمليات. ولذا تمثل حوكمة الجودة أحد أهم الأدوات الاستراتيجية لرفع كفاءة الأداء المؤسسي في الجهات الحكومية، حيث تسهم في تحقيق التكامل بين الجودة والحوكمة، وتعزيز من قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

وفي ظل التحديات الحالية، أصبح تبني هذا النهج ضرورة حتمية لضمان الاستدامة وتحقيق التميز المؤسسي، بما يتماشى مع التوجهات الحديثة نحو تطوير الأداء الحكومي وتعزيز التنافسية.

النمية المستدامة: إستراتيجيات لتحسين جودة حياة المجتمع

أ/ محمد محيي

مقالات

ومنذ زمن بعيد كانت التنمية المستدامة تحتل مكانة بارزة في مفكرة التطور الاجتماعي والاقتصادي إنها ليست مجرد مفهوم، بل هي رؤية تستند إلى إيمان عميق بأهمية الحفاظ على البيئة وتحقيق التوازن بين التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. في هذا المقال، سنستكشف معاً أهمية التنمية المستدامة ونعرض

استراتيجيات عملية لتحسين جودة حياة المجتمع. لماذا يجب أن نعتني بالتنمية المستدامة؟ يكمن جوابنا في الأثر الإيجابي الذي يمكنها تحقيقه على المجتمع. إنها ليست مجرد استثمار في المستقبل، بل هي استثمار في رفاهية الحاضر. من خلال تحقيق توازن بين التقدم الاقتصادي والمحافظة على البيئة، يمكننا بناء مجتمع أكثر استدامة وعدالة اجتماعية، إنها تعتبر إستراتيجية حياتية تضمن استمرار الرخاء للأجيال الحالية والمستقبلية.

على الرغم من الجهود الجادة لتحقيق التنمية المستدامة، إلا أن هناك تحديات كبيرة تعترض طريقنا. من بين هذه التحديات، نجد تحديات التنفيذ التي تكمن في تحويل الرؤى إلى واقع عملي، والتي تشمل صعوبات السياسات والتنظيم ونقص الموارد. كما نجد المقاومة للتغيير حيث تأتي مقاومة بعض الأفراد والجماعات للتغيير. من بين أكبر التحديات التي تعترض طريق الاستدامة، ولكن يمكن تجاوز هذه التحديات وغيرها عن طريق:

تعزيز الوعي والتثقيف تعتبر زيادة الوعي حول أهمية التنمية المستدامة خطوة أساسية، فمن خلال التثقيف، يمكن تحفيز المشاركة وتحقيق تفاعل إيجابي مع المبادرات المستدامة. تفعيل القيادة الإيجابية تلعب القيادة دوراً حيوياً في تحفيز التغيير، فالقادة الإيجابيون يستطيعون تحفيز الفرق وتحويل المقاومة إلى تفاعل بناء.

لتحقيق التنمية المستدامة، يجب أن نولي اهتماماً خاصاً للبيئة، إن تحسين الظروف البيئية يعد خطوة أساسية نحو مستقبل مستدام وصحي، فالحفاظ على النظام البيئي يساهم في استدامة الحياة على الأرض. فهي لا تمثل فقط منزلنا، ولكنها أيضاً مصدر للموارد الحيوية التي تدعم الحياة، لذلك يجب تطوير مبادرات لتحسين البيئة والحفاظ على استمراريتها وصونها للأجيال القادمة.

التعليم هو ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. يساهم التثقيف والتوعية في تشكيل وعي المجتمع ودعم التحول نحو طرق حياة أكثر استدامة، وذلك من خلال تمكين الأفراد وتأهيلهم

تقييم الأثر البيئي والاجتماعي يلعب دوراً هاماً في ضمان نجاح مشاريع التنمية المستدامة، فالتقييم الأثر يساعد في تحديد تأثير المشاريع على البيئة والمجتمع على المدى الطويل. التي قد تؤدي إلى استدامة المشروع أو عكس ذلك، كما يساعد التقييم في تحديد المشاريع التي تتناسب مع أهداف التنمية المستدامة وتحقق أعظم فائدة بيئية واجتماعية، ويعكس التزام هذه المشاريع بتحسين ظروف المجتمعات المحلية وتعزيز المساواة والعدالة.

التنمية المستدامة تتطلب جهوداً مشتركة من جميع القطاعات، حيث تساهم الشراكات في تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية، سواء كانت حكومية، أو خاصة. يعزز هذا التنسيق استفادة مستدامة وفعالة من الموارد والجهود المبذولة، كما تعزز الشراكات المشاركة المتعددة الأطراف، حيث يشارك في صنع القرارات وتنفيذ المشاريع جميع الأطراف المعنية، مما يضمن تمثيل شامل وفعال.

في ختام هذا المقال، ندرك أن التنمية المستدامة ليست مجرد هدف، بل هي تفاعل حي يتطلب مشاركة الجميع. إن تحسين جودة حياة المجتمع يعتمد على جهود مستدامة وتكاملية في مختلف المجالات. بالتعاون والتكاتف، يمكننا بناء مجتمع يزدهر ويحقق التوازن المثالي بين الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، دعونا نعمل معاً نحو بناء مستقبل أكثر استدامة ورفاهية للجميع.

منذ زمن بعيد كانت التنمية المستدامة تحتل مكانة بارزة في مفكرة التطور الاجتماعي والاقتصادي إنها ليست مجرد مفهوم، بل هي رؤية تستند إلى إيمان عميق بأهمية الحفاظ على البيئة وتحقيق التوازن بين التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. في هذا المقال، سنستكشف معاً أهمية التنمية المستدامة ونعرض

استراتيجيات عملية لتحسين جودة حياة المجتمع. لماذا يجب أن نعتني بالتنمية المستدامة؟ يكمن جوابنا في الأثر الإيجابي الذي يمكنها تحقيقه على المجتمع. إنها ليست مجرد استثمار في المستقبل، بل هي استثمار في رفاهية الحاضر. من خلال تحقيق توازن بين التقدم الاقتصادي والمحافظة على البيئة، يمكننا بناء مجتمع أكثر استدامة وعدالة اجتماعية، إنها تعتبر إستراتيجية حياتية تضمن استمرار الرخاء للأجيال الحالية والمستقبلية.

على الرغم من الجهود الجادة لتحقيق التنمية المستدامة، إلا أن هناك تحديات كبيرة تعترض طريقنا. من بين هذه التحديات، نجد تحديات التنفيذ التي تكمن في تحويل الرؤى إلى واقع عملي، والتي تشمل صعوبات السياسات والتنظيم ونقص الموارد. كما نجد المقاومة للتغيير حيث تأتي مقاومة بعض الأفراد والجماعات للتغيير. من بين أكبر التحديات التي تعترض طريق الاستدامة، ولكن يمكن تجاوز هذه التحديات وغيرها عن طريق:

تعزيز الوعي والتثقيف تعتبر زيادة الوعي حول أهمية التنمية المستدامة خطوة أساسية، فمن خلال التثقيف، يمكن تحفيز المشاركة وتحقيق تفاعل إيجابي مع المبادرات المستدامة. تفعيل القيادة الإيجابية تلعب القيادة دوراً حيوياً في تحفيز التغيير، فالقادة الإيجابيون يستطيعون تحفيز الفرق وتحويل المقاومة إلى تفاعل بناء.

لتحقيق التنمية المستدامة، يجب أن نولي اهتماماً خاصاً للبيئة، إن تحسين الظروف البيئية يعد خطوة أساسية نحو مستقبل مستدام وصحي، فالحفاظ على النظام البيئي يساهم في استدامة الحياة على الأرض. فهي لا تمثل فقط منزلنا، ولكنها أيضاً مصدر للموارد الحيوية التي تدعم الحياة، لذلك يجب تطوير مبادرات لتحسين البيئة والحفاظ على استمراريتها وصونها للأجيال القادمة.

التعليم هو ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. يساهم التثقيف والتوعية في تشكيل وعي المجتمع ودعم التحول نحو طرق حياة أكثر استدامة، وذلك من خلال تمكين الأفراد وتأهيلهم



البرامج التدريبية خلال شهر مايو ويونيه ٢٠٢٦

م	إسم البرنامج	التاريخ	التوقيت / مكان الإنعقاد	رسوم الإشتراك للمصريين
1	نظام الإدارة المتكامل Integrated Management System ISO 9001 – 45001 – 14001	3 ، 4 ، 5 ، 6 ، 7 / 5 / 2026	10ص – 2م (مدينة نصر)	1250 جنية مصرى (5 أيام)
2	تحليل السبب الجذرى Root Cause Analyses	4 ، 5 ، 6 / 5 / 2026	10ص – 2م (مدينة نصر)	1000 جنية مصرى
3	إدارة المخاطر Risk Management ISO 31000 /2018	5 ، 6 ، 7 / 5 / 2026	10ص – 2م (مدينة نصر)	750 جنية مصري
4	الضبط الإحصائى للجودة SQC	11 ، 12 ، 13 / 5 / 2026	10ص – 2م (مدينة نصر)	750 جنية مصري
5	نظام إدارة السلامة والصحة المهنية ISO 45001/ 2018	12 ، 13 ، 14 / 5 / 2026	10ص – 2م (مدينة نصر)	750 جنية مصري
برنامج فى مجال سلامة الغذاء				
6	إشتراطات البرامج الأولية تحليل مصادر الخطر ونقاط التحكم الحرجة نظام إدارة سلامة الغذاء PRPs HACCP ISO 22000/ 2018	11 ، 12 ، 13 / 5 / 2026 18 ، 19 / 5 / 2026 20 ، 21 / 5 / 2026	10ص – 2م (مدينة نصر)	1750 جنية مصرى (7 أيام)
7	متطلبات نظام كفاءة معامل الإختبارات والمعايرة ISO/IEC 17025 /2017	19 ، 20 ، 21 / 5 / 2026	10ص – 2م (مدينة نصر)	750 جنية مصري
8	إدارة الجودة الشاملة TQM	18 ، 19 ، 20 / 5 / 2026	10ص – 2م (مدينة نصر)	750 جنية مصري
9	التوعية بالمواصفة العالمية BRCGS Global Standard for Food Safety Issue 9 (Understanding)	1 ، 2 ، 3 / 6 / 2026	10ص – 2م (مدينة نصر)	750 جنية مصري
10	الممارسات المعملية الجيدة GLP	8 ، 9 ، 10 / 6 / 2026	10ص – 2م (مدينة نصر)	1000 جنية مصري

خصم
50% للطلبة

خصم 20% للخريجين الجدد





كتاب في سطور

ملخص كتاب « ثلاثون تحدياً لتصبح قائداً ناجحاً »

ومع ذلك، يجب توفير الدعم والتوجيه اللازمين للفريق لتحقيق هذه الفوائد بنجاح.

- ما هي الخطوات الأساسية التي يجب اتباعها لتطبيق مفهوم «إدارة الفوضى» في الشركات الصغيرة؟

هناك عدة خطوات يمكن اتباعها لتطبيق مفهوم «إدارة الفوضى» في الشركات الصغيرة، وهي كما يلي:

- تحديد الأهداف: يجب تحديد الأهداف الرئيسية للشركة وتوضيحها بشكل واضح لجميع أفراد الفريق.

- تبني مفهوم التفويض: يجب تبني مفهوم التفويض وتمكين الفريق من اتخاذ القرارات والتحكم في عمليات العمل بشكل مستقل.

- تعيين المسؤوليات: يجب تعيين المسؤوليات والواجبات بوضوح لتحديد من يتحمل المسؤولية في الفريق.

- التواصل والتفاعل: يجب تشجيع التواصل والتفاعل بين أفراد الفريق وتعزيز ثقافة العمل الجماعي والتعاون.

- التعلم المستمر: يجب تشجيع الفريق على التعلم المستمر وتحسين المهارات والقدرات الخاصة بهم لتحقيق الأهداف والتعامل مع التغييرات المستمرة في بيئة العمل.

يتحدث كتاب «فوضى الإدارة» للكاتب سكوت جيفري ميلر عن كيفية تحويل الفوضى في العمل إلى فوائد وفرص. يركز الكتاب على أفكار جديدة ومختلفة لإدارة العمل وتنظيمه، وذلك عن طريق التركيز على الفرق العاملة وتمكينهم من اتخاذ القرارات والتحكم في عمليات العمل.

كما يشرح الكتاب بشكل مفصل كيفية تطبيق مفهوم «إدارة الفوضى» وكيف يمكن للمديرين والقادة تحويل الفوضى في العمل إلى ميزة تنافسية كما يتحدث الكتاب عن أساليب التعامل مع المخاطر والتغييرات المستمرة في بيئة العمل وكيفية الاستفادة منها.

ويعد كتاب «فوضى الإدارة» مفيداً للقادة والمديرين الذين يرغبون في تحويل الفوضى في العمل إلى فوائد وفرص عملية. يتضمن الكتاب أيضاً أمثلة واقعية وتجارب من الشركات التي نجحت في تطبيق هذه الأفكار والمفاهيم بنجاح.

- هل يمكن تطبيق مفهوم «إدارة الفوضى» في الشركات الصغيرة؟

في الواقع، قد يكون من الأسهل تطبيق هذا المفهوم في الشركات الصغيرة بالنسبة للمديرين والقادة، حيث يكون التنظيم والإدارة أكثر مرونة وسهولة في الشركات الصغيرة مقارنة بالشركات الكبيرة.

تحويل الفوضى في العمل إلى فرص يتطلب التركيز على بناء فرق العمل وتمكينهم من تحديد الأولويات واتخاذ القرارات والتحكم في عمليات العمل بشكل مستقل.

هذا الأسلوب يمكن أن يكون مفيداً للشركات الصغيرة التي تمتلك أفراداً محترفين وملتزمين ويمكن تحويل هذه المزايا إلى ميزة تنافسية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركات الصغيرة أن تحقق فوائد إضافية من تطبيق مفهوم «إدارة الفوضى»، مثل زيادة سرعة الاستجابة للتغييرات في السوق وتحسين الابتكار والإبداع في العمل.

- القياس والتقييم: يجب قياس وتقييم الأداء بشكل دوري لتحديد التقدم المحرز والمناطق التي يمكن تحسينها.

- التكيف: يجب تكيف الخطط والاستراتيجيات بشكل مستمر لتلبية احتياجات الشركة وتحقيق الأهداف المحددة.



إعداد - محمد الفص



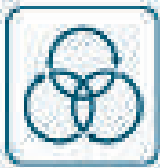
جوتاشيلد ايترنا

الحماية الخارجية الوحيدة بتقنية مقاومة للأتربة!

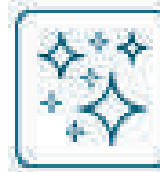
جديد
NEW



يحافظ على
شدة اللون
COLORS THAT
DON'T FADE



أقصى درجة
تحمل في ملته
BEST IN CLASS
DURABILITY



يبقى لطيفاً
وناصعاً
STAYS
CLEANER



قابلية ممتازة
للغسل
EXCELLENT
WASHABILITY



JotunEgypt



JotunEgypt



Jotun.com/eg

Certification Services

Ensure compliance, strengthen systems, and drive continuous improvement.

TÜV AUSTRIA Egypt provides accredited certification services for internationally recognized standards.

Our portfolio includes ISO 9001, ISO 14001, ISO 45001, ISO 22000/FSSC 22000, ISO 27001, and ISO 50001.

We support organizations in building effective management systems and operational excellence.

Our structured audit process includes gap analysis, stage 1 & 2 audits, and surveillance audits.

This ensures compliance, risk mitigation, and continuous improvement aligned with global best practices.



EGYPT

CE Marking Services

Supporting regulatory compliance for seamless access to European markets.

CE Marking confirms product conformity with EU safety, health, and environmental requirements.

TÜV AUSTRIA Egypt supports manufacturers through the complete conformity assessment process.

Services include directive identification, technical documentation review, and risk assessment.

We also support product testing coordination and Factory Production Control (FPC) audits.

Our expertise helps reduce regulatory risks and accelerate market access efficiently.

Training & Capacity Building

Build competence, strengthen compliance, and improve organizational performance.

TÜV AUSTRIA Egypt delivers certified and customized professional training programs.

Training areas include ISO Lead Auditor, Internal Auditor, HACCP, and sustainability courses.

We also provide occupational health & safety and professional development training.

Programs are delivered by certified trainers with practical industry-focused applications.

Our training ensures immediate workplace impact and internationally recognized qualifications.

Carbon Footprint & Sustainability Services

Measure emissions, manage impact, and achieve sustainability objectives.

TÜV AUSTRIA Egypt supports organizations in assessing and reducing GHG emissions.

Our services follow ISO 14064 requirements and the GHG Protocol framework.

We provide carbon footprint verification, ESG alignment, and decarbonization strategy support.

Our sustainability solutions also include **OK Recycled** certification for recycled material verification.

We additionally offer **FSC** certification services supporting responsible forestry and supply chains.